مركز
الدراسات
المتوسطية
والدولية

Center
for Mediterranean
and International
Studies

أزمات الانتقال الديمقراطي والإغراء السياسي للشعبوية : وُعُود الديمقراطية المستحيلة

محمد العربي العياري*

مقدمـة

شهدت تونس مع مرحلة الانتقال الديمقراطي تحوُّلات بُنيويّة عميقة، شملت السياسة والاقتصاد والواقع الاجتماعي والثقافي. حيث تمكّن الفاعل السياسي من الاستفادة من المُخرجات القانونية والتشريعية، التي مكّنت من توسيع المشاركة السياسية، والاستثمار في مناخ التعددية والحرية، مع انخراط طيف واسع من المواطنين والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، في تدبير الشأن العام.

ما يُحسب على السياق الثوري في تونس، هو اتفاق مُختلف الفاعلين والنشطاء والمُحتجّين على أن يقع «اسدال الستار على دولة فائض القمع والبيروقراطية»[1] ممّا يعني انسجام مطالب الانعتاق والحرية والكرامة، مع ضرورة خلق ميكانيزمات جديدة تتحّكم وتُسيّر عملية الممارسة السياسية، بما يتوجّب عنه خلق «حالة توازن وتداخل بين سلطة الدولة والمجتمع، ليُصبح الحيّز السياسي مرتبطا بالحيز الاقتصادي والاجتماعي»[2]. على هذا الأساس، توازى شعار الحرية مع مطلب دمقرطة السياسة، وإن كان المطلب الديمقراطي مُستترا في ثنايا المطالب التنموية التي رفعها المُحتجون. في هذا السياق، يُمثّل ارتباط السياسة بالملفات الاقتصادية والاجتماعية «جوهر الديمقراطية الغربية الحديثة والمحرِّك الأول للحداثة والديمقراطية في الغرب، ومن ثَم فإن غيابها هو جوهر إشكالية العالم العربي المأزوم»[3]. كان على الفاعل السياسي أن يتخلّى عن السياسة التي أنهكها التداخل بين الدولة والحزب، والتي استثمرت في مُشاركة مُصطنعة أقصت المجتمع والنُخب من عملية انتاج القرار السياسي. لذلك، كانت مهام النُخب في مرحلة 2011، الانهماك في عملية خلق لسياسة جديدة، أو اقترابا من المعنى الذي يطرحه «زيجمونت باومان Zygmunt Baumann» والمُسمّى «السياسة المُختلقَة»[4].

في هذا الإطار، انهمك فاعلون مُتعددون في عملية تأسيس وإدارة مرحلة سياسية جديدة، جزء منهم تمرّس في العمل السياسي قبل 2011، وجزء آخر برز الى الوجود السياسي إثر إطلاق حرية التنظُّم السياسي والمدني

---

* باحث بمركز الدراسات المتوسطية والدولية.

[1] نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية : السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، مراجعة فالح عبد الجبار، ط1 (بيروت : المنظمة العربية للترجمة، 2010)

[2] شريف مراد، دولة ضارية ومجتمع مهمَّش.. كيف فسّر عالم الاجتماع نزيه الأيوبي مُعضلة تخلُّف العرب ؟ منشور في : https://www.aljazeera.net/midan/intellect/sociology/ في: 2021/9/10. شوهد في : 2022/2/18.

[3] المرجع نفسه.

[4] Zygmunt, Baumann. Memories if Class: the Pre-History and After - life of Class, London (1982): Routledge and Kegan Paul.

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 1 15/03/22 12:35

إبّان ذلك. استأثرت تلك النخب السياسية بمسائل تنظيم وإدارة الشأن السياسي العام، مع قوى المجتمع المدني التي حاولت دفع عملية التغيير من خلال المساهمة في رسم السياسات العمومية والتصوُّرات الكبرى للمحاور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. إلا أن مُخرجات هذا الجهد، كانت في أغلب الأحيان، في غير اتجاه مطالب السياق الانتقالي. حيث انصرف الفاعلون السياسيون نحو ترتيب شروط العملية السياسية، والتركيز على التموقع والمحافظة على المكانة والدور السياسيين، تحت شعارات مختلفة مثل الشرعية والتوافق. غير أنها كانت ترجمة لصراعات وظّفت المشترك مثل الهوية والتاريخ الجمعي والثقافة وما الى ذلك من أجل اقتلاع المكانة والتعبئة والاستقطاب. كان جوهر الصراع منحصرا في مربع ضمان «وسائل لتمكين كل جماعة من التعبير عن نفسها والمحافظة على مصالحها»[5]، حيث أُهملت أجزاء من المطالب والإصلاحات المُلحّة، ليقع التركيز على ملفات أنهكت سيرورة الانتقال الديمقراطي، وعصفت بجزء من انتظارات المواطنين والنُخب. نستدل على ذلك، من خلال العزوف المُتواتر والمُكثّف عن المشاركة السياسية[6]، وانصراف جزء هام من الشباب نحو تأسيس حركات احتجاجية – سياسية من خارج الأحزاب. كما وجدت الهجرة غير النظامية وهجرة الكفاءات وقضايا الأمن وغيرها، أرضا خصبة لتنضاف الى قضايا العجز الاقتصادي والاجتماعي في تونس.

على هذه الصورة، أعاد الانتقال الديمقراطي انتاج إخفاقات الدولة الوطنية قبل 2011، باستثناء ترسانة تشريعات وقوانين ومُشاركة مضمونة لعموم المواطنين، وخارطة حزبية ومدنية متنوعة، الا أن النُخب السياسية والمدنية لم تنجح في رسم البدائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بسبب أزمات السياسة التي لم تُحسن استثمار ما وفّرته مُنجزات الانتقال الديمقراطي في سبيل تحصين السياسة والدولة من كل إمكانيات الارتداد والنُكوص نحو الحكم الفردي، أو التسلل من ثغرات الديمقراطية التشاركية لإعادة تدوير الفشل وتصريف إخفاقات إعادة بناء الدولة على أرضية الديمقراطية والحكم التشاركي. من المؤكد الى حد ما، أن النخب السياسية في تونس، تمكنت من «تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم وبناء نظام ديمقراطي جديد، حيث شملت عملية التحول، عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية والمؤسسات والعمليات السياسية»7. لكنها، ظهرت على صورة مجموعات سياسية متعارضة بعضها مع بعض في صراع مركزي اعتمد على خلفيات غير سياسية، وقع استعمالها في اتجاه توجيه الصراع لغايات لم تُحافظ على مُخرجات الانتقال الديمقراطي في عناصرها المُتعلقة بتجذير الممارسة الديمقراطية، والتداول الانتخابي بشروط العملية السياسية دون تغييرها الا بما يساهم في مزيد تجذيرها على أرض الواقع. على وقع هذه الاخفاقات، تعددت أزمات الحكم، وتفاقمت أزمات الاقتصاد وتنامت حالة اللايقين، وانصرف جزء مهم من المواطنين والفاعلين نحو المطالبة بمراجعة جذريّة للسياسة في تونس، حتى كانت محطة 2019 الانتخابية وما تلاها من أحداث سياسية، مناسبة لبداية الحديث على تغيير جذري وعميق لشرط الممارسة السياسية، وأُطرها الحزبية والمدنية، والتشريعات المنظمة لها. حيث سيطر التوجه الشعبوي على مستوى الخطاب والممارسة، على كامل الفضاء السياسي بمكوّناته الحزبية والمدنية وفاعليه الذي أصبحوا مُجبرين على إعادة التفكير في حجم اخفاقاتهم السياسية، والعمل على حماية الديمقراطية من خطر الشعبويّة الوليدة.

من إخفاقات النخب في فترة الانتقال الديمقراطي، بسبب عدم التفطُّن الى عملية تدبير هذا الانتقال بوصفه علما Transitologie، يتمحور حول أدوار النخب والتحديث والديمقراطية وغيرها، الى بروز الشعبوية باعتبارها استثمارا في الأزمات ونسفا للديمقراطية والبرلمانات وادعاء الشرعية والمشروعية الشعبيّة، ينزاح الانتقال الديمقراطي في تونس نحو شعبوية تدّعي ديمقراطية مستحيلة. للبحث في هذه الاشكالية، تحاول الدراسة أن تجيب على مجموعة من الأسئلة المحورية، التي تتكثّف في العناوين التالية :

[5] Will Kymlica and Eva Phostl (eds.), Multiculturalism and Minority Rights in the Arab World, (Oxford: Oxford University Press, 2014)

[6] راجع احصائيات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. على الموقع : #/http://www.isie.tn/ar

[7] حسنين توفيق ابراهيم. الانتقال الديمقراطي : إطار نظري. مركز الجزيرة للدراسات. منشور في : http://studies.aljazeera.net/files/ arabworlddemocracy/ 2013/01/2013124953343 0214-12-1 في : 24 يناير 2013. شوهد في : 2022/2/19.

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 2 15/03/22 12:36

1 - ديناميات تأسيس الانتقال الديمقراطي.
2 - طبيعة الأزمات التي تواجه مسار التأسيس.
3 - كيفية تعامل النخب السياسية مع تحديات الانتقال الديمقراطي.
4 - طبيعة تفاعل هذه النخب مع الديمقراطية التي تأسست بمقتضى الانتقال الديمقراطي في تونس.
5 - تمظهرات الشعبوية على مستوى الممارسة واستحالة التأسيس الديمقراطي.

أولا : أزمات متعددة في سياق الانتقال الديمقراطي في تونس

يتميز الانتقال الديمقراطي بسيرورة معقّدة، طويلة الأجل ومفتوحة النهايات. حيث تختلف طبيعة التعاطي مع هذا الموضوع أخذا بعين الاعتبار اختلافات البيئة التي تُبنى فيها مضامين القيم الديمقراطية والأشكال التنظيمية التي تتخذها. اذ يعتمد الانتقال الديمقراطي على فاعلين ومؤسسات تعمل على تمثيل المصالح الاجتماعية للناس بمقتضى الديمقراطية التي «تنهض بجناحين : جناح اجرائي يتعلق بالترتيبات والمؤسسات الانتخابية والتمثيلية ونزاهتها، وجناح موضوعي يتّصل بنوعيّة الحكم وجودته ومضمون السياسات العامة وتمكين المجتمع.»8 بهذا المعنى، واجهت بعض تجارب الانتقال الديمقراطي ارتدادات نحو أشكال من السلطوية، تغذّت من إخفاقات النخب السياسية التي لم تُحسن تدبير شروط الانتقال كعدم تحقُّق الاجماع العام بين الفاعلين، وتوظيف الديمقراطية لتحقيق أهداف غير ديمقراطية، وعدم التفطُّن لغياب العدالة الاجتماعية. ارتدّت هذه التجارب نحو «الديمقراطية المُعطّلة» التي أعادت بشكل ما انتاج نفس أسباب الإخفاق السياسي والاقتصادي، وهو المعنى الذي أشار اليه «توماس كاروذرز Thomas Carothers» في دراسته المُعنونة «نهاية نموذج الانتقال»[9] التي صدرت سنة 2022.

في علاقة بالسياق التونسي، فقد واجه الانتقال الديمقراطي، هزّات مختلفة تتّصل بما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وغيره. حيث لم تصمد النخب السياسية وبعض المؤسسات التي أُنشأت بمقتضى السياق الانتقالي، أمام أزمات مُتعددة وفي سياقات مختلفة. من الطبيعي أن تتعرض المؤسسات السياسية الناشئة، والفاعلين السياسيين لهكذا إشكاليات، حيث أن «تقييم النُظم الديمقراطية ينبغي ألا يعتمد على وصف المؤسسات وشكلها فقط، بل ينبغي أن يعتمد أيضا على وصف ما تضطلع به من وظائف وأدوار في الواقع.»[10] غير أن تحديات الحفاظ على قواعد اللعبة الديمقراطية من خلال الاجماع العام، واستثمار المكاسب الديمقراطية لتحقيق عائدات تنموية، مضافا اليها، احتدام الصراعات السياسية، أثمرت على نوع من «الركود الديمقراطي» وانصراف الفاعلين نحو تحصيل عائدات تهم التموقع السياسي والحفاظ على شبه انتصارات لم تصمد أمام الشعبوية التي برزت على سطح السياسة في تونس. بهذه الصورة، غدت الديمقراطية كما يعتبر «أنطوني جيدنز Anthony Giddens» كأنها «نظام صعب التطبيق ويصعُب التعايش معه»، في تنظيره لما أسماه «سياسات الطريق الثالث.»[11]

1 – النخب السياسية التونسية: التحولات والاخفاقات

يقترن الانتقال الديمقراطي - باعتباره معادلة سياسية ودستورية - بسيرورة النسق السياسي والاجتماعي لتجربة معينة وفي ظروف خاصة تتغير بمقتضاها أساليب مأسسة النظام السياسي والمجتمع، مع إعادة ترتيب الأدوار والممارسات بين الفاعلين والمواطن ومؤسسات الدولة.

بهذا المعنى، يكون الانتقال الديمقراطي بمثابة تطوير وإعادة تنظيم لمسألتين : تتمثّل المسألة الأولى في الانتقال إلى الحكم الديمقراطي، أما المسألة الثانية فهي انتقال إلى المجتمع الديمقراطي. تُقاس مؤشرات الانتقال إلى الحكم والممارسة الديمقراطية «انطلاقا من المسألة الدستورية، دون الخلط بينه

[8] على الدين هلال، **الانتقال الى الديمقراطية. ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين ؟** سلسلة عالم المعرفة (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019). ص 204.

[9] Thomas Carothers, The end of the transition paradigm. Journal of Democracy, vol. 13, no. 1, (2002), pp. 5-21.

[10] Ibid. p. 204.

[11] للمزيد، أنظر : أنطوني جيدنز، **الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية**. ترجمة أحمد زايد ومحمد محى الدين، مراجعة وتقديم محمد الجوهري (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب: 2010).

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 3 15/03/22 12:36

وبين الإصلاح السياسي، مادام الثاني وسيلة التسريع من وتيرة الأول - أي الانتقال -، أما الانتقال إلى المجتمع الديمقراطي فإنه يرتبط بإصلاحات أساسية في المجتمع بكل مكوناته وحركاته.»[12] يرتبط معنى التطور وإعادة التنظيم بديمقراطية النموذج السياسي وضوابط الممارسة وسلوكيات الفاعلين السياسيين، كذلك بمدى التزام المُتدخلين في العملية السياسية والشأن العام بقيم المشاركة ودمقرطة العلاقة بين الفاعلين وغيرهم من فئات المجتمع، بحيث يكون «جوهر الانتقال الديمقراطي مُتمحورا حول إثارة القواعد الديمقراطية وضوابطها ومن ثمة، ترسيخها على مستوى الممارسة السياسية الرسمية وغير الرسمية، أي تلك المتعلقة بصناعة السياسات العمومية وتنفيذها، وتلك المتعلقة بالفاعلين غير الرسميين في مجال التأطير والتوجيه والتعبير عن المطالب والمشاركة السياسية داخل المؤسسات وخارجها»[13].

الى ذلك، يقترن الانتقال السياسي بمعاني التعددية التي تعني «وجود مجموعة من القوى أو الفاعلين الذين يُشكّلون عصب الحياة السياسية والمنافسة السياسية التي تأتي على رأسها الأحزاب»[14]، حيث تضمن هذه التعددية بالمعنى الذي صاغه «أمارتيا سن Amartya Sen»[15] توزيع موارد القوة السياسية بين أكبر عدد ممكن من الفاعلين في المجتمع تحت أرضية المنافسة الحرة والديمقراطية. وتصبح ممارسة السياسة أمرا مُشاعا ومضبوطا بمقتضى التشريعات والقوانين، ومُؤطَرا باستراتيجيات الأحزاب السياسية والنخب المُنضبطة نظريّا وعمليّا لشروط العملية السياسية بمقتضى التحولات التي أفرزها الانتقال الديمقراطي.

على هذا الأساس، تُعتبر مسألة تدبُّر الانتقال الديمقراطي من المباحث الأساسية في العلوم السياسية والسوسيولوجية وكذلك الفلسفة السياسية المعاصرة، حيث أصبحت اختصاصا معرفيا ومبحثا ينفرد بمناهج خاصة في الدراسة والبحث. كما يوجد مختصون في علم الانتقال الديمقراطي، وهم : علماء «الانتقال الديمقراطي Les transitologues»، وقد تعددت المقاربات التي حاولت الإلمام بشروط وكيفيات إنجاح مرحلة الانتقال الديمقراطي باعتبارها سيرورة سياسية وتنموية وحقوقية تدفع السياق السياسي للدول والمجتمعات نحو مربعات الممارسة الديمقراطية التعددية. تختلف أطروحات فهم وتدبُّر سياق الانتقال الديمقراطي، باختلاف ظروفه وأشكاله وشروطه السياسية والثقافية، حيث حاولت ملامسة ديناميات التغيير ومواطن القوة التي تُمكّن - في صورة توظيفها - من إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي. يُمكن تبويب هذه الأطروحات في أربع مقاربات قد تختزل - من وجهة نظرنا - كيفيات وشروط تدبُّر الانتقال الديمقراطي.

أُولى هذه المقاربات مُضمّنة في مقال بعنوان : «التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي» نُشرت في مجلة «سياسات مقارنة Comparative Politics» سنة 1970، حيث يقدم «دانكوارت رستو Dankwart Rustow» تصورا لإدارة مرحلة الانتقال الديمقراطي، من خلال نظريته المُسماة «GENETIC» وهو تصوُّر يُعلي من شأن النخب السياسية ويُفردها بعملية تغيير العملية السياسية والمجتمع وتأصيل الممارسة الديمقراطية. المقاربة الثانية، تعود إلى «سيمور مارتن ليبست Seumour Martin Lipset» والتي تربط التحديث الاقتصادي بالمسألة الديمقراطية، حيث يستحيل – وفق هذه الرؤية – ترسيخ الديمقراطية دون تحقيق عائدات تنموية هامة تسمح باستقطاب فئات المجتمع إلى مربع الإيمان بالديمقراطية ممارسة وتفكيرا. بصورة أوضح، لا تكون الديمقراطية ثابتة دون ثبات الظروف الاجتماعية والاقتصادية. ثالث المقاربات، تأتي من «جابرييل ألمند Gabriel Almond» و«سيدني فيربا Sidney Verba» والتي تعتبر أن الثقافة المدنية كفيلة بالانتقال إلى الديمقراطية، حيث تختزل هذه الثقافة قيم مثل المدنية والتطوع والمبادرة وغيرها من الممارسات والقيم. أما «أرند ليبهارت Arendt Lijphart» و«رالف داريندورف Ralf Dahrendorf» فيعتبران أن النزاع الذي يؤدي في النهاية إلى المصالحة، هو الكفيل بتأسيس الديمقراطية. بمعنى أن بناء الديمقراطية يتطلب صراعا بين «مجموعات سياسية» مختلفة

[12] مرصد الانتقال الديمقراطي في المغرب. **التحول الديمقراطي في المغرب الرهانات، المعوقات والحدود**، (المغرب، منتدى المواطنة، 2003)، ص 13.

[13] محمد الرضواني، المداخل الممكنة لإنجاز الانتقال الديمقراطي بالمغرب، (المغرب الاتحاد الإشتراكي، 2010).

[14] على الدين هلال، **الانتقال إلى الديمقراطية، ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين**. سلسلة عالم المعرفة 479 (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019)، ص 20.

[15] لمزيد الاطلاع : راجع : أمارتيا سن، **السلام والمجتمع الديمقراطي**، ترجمة روز شوملي مصلح (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 4 15/03/22 12:36

تنتهي بتأسيس «تفاهمات» وفقا لخطط ومشاريع تُؤطر العملية السياسية وتؤسس للممارسة الديمقراطية[16].

نفهم من خلال هذه المقاربات، عُمق ارتباط مسائل النُخب السياسية بالتحديث الاقتصادي والثقافة المدنية والصراع بين المجموعات السياسية، وبطبيعة النظام السياسي والخيارات الاقتصادية والتنموية للدولة، كذلك بجُملة المؤسسات والتشريعات وآليات التفاعل مع الدولة والمجتمع، عبر المؤسسات الوسيطة مثل الحزب ومنظمات المجتمع المدني، وقد مثّلت هذه المسائل رهانا لم تتوفق الدولة الوطنية في تحقيقه وفقا لما وقع التخطيط له. يعود هذا الفشل في جزء منه إلى غياب المشاركة والثقافة السياسية التي تدفع وتُغذّي هذه المشاركة. مع لحظة الانتقال الديمقراطي في تونس، تصاعدت الأصوات المطالبة بالاستجابة إلى هذه الرهانات والدفع نحو تأسيس ثقافة سياسية جديدة وسلوك سياسي يدفع بديناميكيّة مشاركة جميع فئات الشعب في الشأن العام. في هذا الإطار، مكّن الانتقال الديمقراطي عبر جُملة من التشريعات والقوانين «الانتقالية» من تواجد هام للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وقد حاولت هذه المؤسسات الوسيطة ان تساهم في إنجاح هذا الانتقال عبر تقديم جُملة من الرُؤى والتصورات المعنية بتأسيس مسارات تنموية جديدة تحت عناوين التحديث الاقتصادي، وخلق منوال تنموي جديد، وتأصيل قيم المواطنة والتطوع وغيرها من أنماط الثقافة المدنية. غير أن هذه المقاربات المختلفة اصطدمت بصراعات وتباينات عميقة بين المجموعات السياسية، حيث انصرفت النُخب السياسية نحو حشد آليات ووسائل كسب التنافس من أجل التموقع وجنى النقاط السياسية، بدلا عن حشد الطاقات وتوجيهها نحو تعزيز المشاركة وتغذيتها، بل وقع توظيف جزء من المشاركة في مسارات الصراع الحزبي والتداول في قضايا بعيدة عن الأدوار المُؤثّرة والمستعجلة للأحزاب السياسية في سياق انتقالي.

تحوّل الصراع من عناوين التحديث الاقتصادي والتنافس حول المشاركة الديمقراطية والتعددية إلى صراع حول إقصاء جزء من النخب السياسية على أرضية المقارنة والتقييم بين البرامج التي كانت «وعودا متكررة أطلقها المسؤولون للمواطنين لتتحول إلى حجج على عدم نجاعتهم.»[17]

2 – الديمقراطية غير المكتملة أو الأزمة الدائمة للديمقراطية

لا يمكن تصوُّر ديمقراطية دون نخب تلعب أدوار الوساطة بين المؤسسات والمجتمع من جهة، ومؤسسات أخرى تلعب وظيفة الرقابة والتعديل. في هذا الإطار، تؤكد الديمقراطية الليبرالية على الفصل بين سيادة الشعب وبين تمثيله، حيث «أن هذه العملية التمثيلية تضطلع بها مؤسسات وسياسيون محترفون.»[18] تُعتبر مسألة التمثيلية احدى أزمات الديمقراطية، حيث تبرز في بعض الأحيان معاني اغتراب الناخبين عن ممثليهم من النخب. هذا بالإضافة الى انصراف النخب السياسية عن الاضطلاع بالمهام التي وقع انتخابهم من أجلها. لعل صراعات النخب واهمال المسألة التنموية بأبعادها المختلفة، تُمثّل تجلّيا واضحا للأزمة. في هذا الإطار، تشمل عناصر الأزمة الدائمة للديمقراطية «ثلاثة توتُّرات بنيوية ينسحب الأول على التوتر بين البعد الديمقراطي المتعلق بالمشاركة الشعبية القائمة على افتراض المساواة الأخلاقية بين البشر، وافتراض المساواة في القدرة على تمييز مصالحهم التي تقوم عليها المساواة السياسية. أما التوتر الثاني، فيكون داخل البعد الديمقراطي ذاته، بين فكرة حكم الشعب لذاته من جهة، وضرورة تمثيله عبر قوى سياسية منظمة ونخب سياسية تتولى المهمات المعقدة لإدارة الدولة عبر جهازها البيروقراطي. أما التوتر الثالث، فيتعلق بمبدأ التمثيل بالانتخابات الذي يقود الى اتخاذ قرارات بأغلبية ممثلي الشعب المنتخبين، ووجود قوى ومؤسسات غير منتخبة ذات تأثير في صنع القرار أو تعديله أو عرقلته.»[19]

[16] لمزيد الاطلاع، أنظر :

* مارتن ليبست، **الثورة والثورة المضادة : التغيير والثبات في الهياكل الاجتماعية**.
* دانكوارت رستو، **بين السياسة والأخلاق**.
* جابرييل ألموند وسيدني فيريا، **الثقافة المدنية : المواقف السياسية والديمقراطية في خمس دول**.
* أرند ليبهارت، **أنماط الديمقراطية**.
* رالف داهيندورف، **الطبقات والصراعات الطبقية في المجتمع الصناعي**.

[17] Patrick SAVIDAN, **Voulons-nous vraiment l'égalité ?** (Paris : Albin Michel, (2015, p 227).

[18] Josheph A. Schumpeter, **Capitalism, Socialism and Democracy** (London: New York, Routledge,1996), pp. 294-295.

[19] عزمي بشارة، **الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية**. مجلة سياسات عربية، العدد 40، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : 2019). ص9-10.

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 5 15/03/22 12:36

باستقراء الواقع السياسي التونسي في فترة الانتقال الديمقراطي، نجد أن مسألة المشاركة الشعبية حظيت بجزء مهم من التشريعات التي طمحت الى ترتيب الممارسة السياسية. كما أنها مثّلت بالنسبة الى الأحزاب السياسية، كلمة السر في عملية الاستقطاب والتعبئة، في فترات الانتخابات وفي مناسبات أخرى، مثل الاحتجاج على الشريك السياسي في فترة ما. غير أن هذه المشاركة، لم تحافظ على ذلك الزخم الذي انطلقت به في المرحلة الاولى من سنوات الانتقال الديمقراطي، حيث تراجع مؤشر المشاركة كمّا وكيفا، بسبب حالة الركود السياسي في مستويات التفاعل وتشريك المواطنين في عملية المساهمة في الشأن العام، باستثناء الانتخابات. نلمس آثار ذلك من خلال حالة العزوف وانصراف جزء من المعنيين بالشأن العام ونقصد فئة الشباب، نحو تأسيس بدائل جديدة تُؤطر فعلهم السياسي، وتُعبّر في نفس الوقت على قطيعة مع الأُطر الرسمية. هذه الفئة التي لم تجد لها مكانا داخل المصفوفة السياسية Matrice politique للانتقال الديمقراطي، والذي انحصر دوره في موقع المتلقّي السلبي، بعيدا على ان يكون له دور أساسي في عملية صياغة التصورات والقرارات السياسية. يبدو أن الانتقال الديمقراطي لم يتوفق في توفير فرص للمشاركة السياسية لعموم المواطنين، حيث كان غياب المشاركة دليلا على انعدام المساواة، مما عزّز من مشروعية السؤال حول تمثيليّة الشعب، ومساهمته في القرار. إذا كانت «المشاركة السياسية باعتبارها نشاطا إداريا يُساهم في صناعته أعضاء المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر»، بالمعنى الذي يُقدّمه «ماك كلوسكيM. Closky»[20]، تُعبّر في جزء منها على نوع من الثقة في السياسة والنخب السياسية، فإن غيابها أو تقلُّصها دليل على «انتشار عدم الثقة بالأحزاب والبرلمانات وغيرها من الأجسام الوسيطة بين المواطن وبين عملية صنع القرار، التي يفقد التداول العقلاني الذي يدور فيها في شؤون سياسات الحكومات معناه.»[21]

بغياب الثقة في العملية السياسية والفاعلين السياسيين، تُسجل الديمقراطية احدى أسباب تغذية الشعبوية مثلما يقول «كاس ميودCas Mudde»[22]. من جانب آخر، يتغذّى عدم الثقة من إخفاقات النخب السياسية في تجديد خطابها السياسي وأُطرها التنظيمية، والاستفادة من قُدرات أصبحت في عالم اليوم، لا غنى عنها في عملية التواصل السياسي والتفاعل بين السياسي والمواطن، ونقصد التكنولوجيات الحديثة، حيث لا زالت النخبة التونسية غير منفتحة بالقدر الكافي على وسائل الاتصال الحديثة وتوظيفها في عملية دفع المشاركة السياسية. هذا، ولا زالت قضايا مُستجدّة مثل البيئة وقضايا الجندر غير مُدرجة بالقدر الكافي على جدول أولويات الفاعلين السياسيين. إضافة الى أن طرح القضايا الحارقة التي أثّرت ولاتزال في بنية المجتمع التونسي، مثل الهجرة غير النظامية وهجرة الكفاءات والبطالة وغيرها من «الباثولوجيات الاجتماعية Les Pathologies sociales» مُجرد قضايا لكسب النقاط السياسية والتموقع، في حين أنها تُمثل في واقع الأمر، نقاط ادانة للنخب السياسية التي فشلت في إيجاد الحلول والرؤى المعنية بمعالجة هذه القضايا في فترة الانتقال الديمقراطي.

بقدر ما ساعد الانتقال الديمقراطي في جلب السياسة إلى الشعب، فقد حالت ديمقراطية النخب دون تعاطي جزء هاما من الشعب بالقدر الكافي مع الديمقراطية. لذلك، فشل الانتقال الديمقراطي في تونس في التعديل الذاتي، وخلق ظروف مثالية لمعالجة الأزمات المتراكمة منذ ما قبل 2011. حيث برز نوع من عدم التجانس بين الخطاب الحزبي وواقع الممارسة السياسية، كذلك، بين حدود الفعل السياسي ومُمكنات فترة الانتقال الديمقراطي. بشكل أوضح، توازت مطالب النخبة للمشاركة الواسعة، مع اختلال وعدم تكافئ في مستوى الفرص، زائد تواصل غياب المساواة الاجتماعية، وعدم تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ملموسة، ربما كانت تدفع الى حد ما بحل مشكلة الاغتراب عن السياسة.

ساهم كل ذلك في تمكين الأزمة التي أصابت الديمقراطية في مرحلة الانتقال الديمقراطي، من تعميق الفجوة بين النخب السياسية والمواطنين من جهة، وبين المؤسسات الانتقالية

[20] إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي، مبادئه وقضاياه الأساسية، ط1 (الرباط : دار السلام، 1997)، ص 78.**

[21] عزمي بشارة، مصدر سابق. ص 16.

[22] للمزيد، انظر :

Cas, Mudde, **The Populist Radical Right Parties in Europe**. Cambridge, New York: Cambridge University Press, 2007.

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 6 15/03/22 12:36

والأحزاب المتنافسة من جهة أخرى، وتحوّلت الى عامل تدمير سهّل ظهور الشعبوية التي استثمرت في الأزمة، لتطرح حلولا سياسية زائفة تعتبر أن «القضايا المعقّدة التي تواجه المجتمع غير قابلة للحل بواسطة أدوات الدولة.»[23]

إلى ذلك، سوف تُهاجم الشعبوية مؤسسات الانتقال الديمقراطي مثل البرلمان وتُكثّف معاني الازدراء من النُخب، إضافة الى الاستحواذ على التمثيل الشعبي بمسمّيات الشرعية والمشروعية. سوف يهتم الخطاب الشعبوي بتأميم الذات الجماعية من خلال تحويل الشرعية التي اُكتسبت بفضل الانتقال الديمقراطي، إلى معول لنسف الديمقراطية برُمّتها.

من خلال فحص مُخرجات أزمات الانتقال الديمقراطي، يُطرح السؤال التالي : هل أن الشعبوية نتاج لأزمة أو هي مُنتجة لها ؟

ثانيا : الشعبوية : استثمار في الازمات وتعميم للفشل

1 – في تاريخية المفهوم

يتمحور جزء من الاهتمام البحثي والسياسي الراهن، بظاهرة الشعبوية لاسيما تلك التي تتصل بالديمقراطيات الغربية، حيث تُناقش أزمات الديمقراطية الليبرالية، التي تترسّخ فيها الحقوق والحريات، والممارسة السياسية والمدنية التشاركية. غير أن استعمال مفهوم الشعبوية، كان منذ خمسينات القرن الماضي مُوجّها لوصف الدول النامية في سياق ما شهدته من تغيُّرات سياسية إبّان استقلالها. ثم توسّع الاستعمال من قبل الباحثين في الظاهرة، لتصنيف دول أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية مثل ظاهرة «خوان بيرون» في الأرجنتين و«غيتوليو فارغاس» في البرازيل، وغيرها من التجارب في العالم العربي. غير ان السياق التاريخي لاستعمال المفهوم، يعود وفق بعض القراءات[24] إلى أن صفة الشعبوي وقع استعمالها أول مرة في العالم سنة 1896. مع التنصيص على ضرورة التمييز بين كلمات : (pops, populites, populist) رغم أنها تشترك في حُمولة سلبيّة في تاريخ الأفكار السياسية. في هذا السياق، تُشير بعض القراءات لظاهرة الشعبوية، إلى أن ظروف نشأتها تعود إلى فترة الثلاثينات وسبعينات القرن التاسع عشر، خاصة في روسيا القيصريّة والولايات المتحدة الأمريكية. حيث كانت تُطلق على حركات زراعية ذات مُيول اشتراكية تتبنّى ما أسمته تحرير الفلاحين (روسيا 1870)، واحتجاجات الريف الأمريكي ضد المصارف وشركات السكك الحديدية.

غير أن هذا المفهوم، اتّخذ صبغة وطنية حرّرته نوعا ما من التوجه الاشتراكي، مع منتصف القرن العشرين، ليُصبح مُوجّها ومُوظّفا في اتجاه حركات التحرر في أمريكا اللاتينية. من المهم أن نُشير إلى تنوُّع وتعدد المدلولات التي يُراد من خلالها تحديد المعنى الدقيق للشعبوية، خاصة مع ارتباط المفهوم بالخطابات السياسية التي تنقد النخب السياسية والمؤسسات القائمة، وتتوجه مباشرة بخطابها نحو ما يعتبرونه الطبقات المنسيّة وضحايا الأُطر الديمقراطية، التي استثنتهم من خانة المشاركة السياسية، وسلبت منهم الشرعية التاريخية للمشاركة ومشروعية اختيار النخب السياسية.

تحولت الشعبوية من خطاب ينقد النخبة السياسية والمؤسسات الديمقراطية، إلى ممارسة عملية تنسف مُخرجات العملية الديمقراطية في بعض دول العالم. حيث أن هذا الخطاب والممارسة، لم يعودا امتيازا حصريّا لليسار أو اليمين الليبرالي. بل تحوّل إلى تيّار «دوّار» و«دارج» حتى عند أولئك الغُرباء عن السياسة والشأن العام، بمعنى الشخصيات التي وصلت الى السلطة بناء على ما لا يمتلكونه من مُميّزات أو خصال سياسية، مثل الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» والتونسي «قيس سعيد»، حيث لا نجد في السجل السياسي للشخصيتين المذكورتين، ما يُفيد علاقتهما السابقة (قبل الوصول الى السلطة) بالعمل السياسي.

يُطلق مراقبون على سنة 2016، عام الشعبوية بإمتياز، حيث كانت هذه السنة محطة سياسية لافتة في علاقة بصعود وسقوط الشعبويات. دوّنت الأحداث السياسية عناوين بارزة للشعبوية في دول متعددة من العالم. تراوحت الأحداث بين صعود قيادات

[23] Clauss Offe, **New Social Movements : Challenging the Boundaries of Institutio nal Politics**; Social Research, vol. 52, no. 4, Social Movements (Winter 1958), p. 819, accessed on 20/2/2022. At: https://voidnetwork.gr/wp-content/uploads/2016/09/New-Social-Movements.-Challenging-the-boundaries-of-institutional-politics-by-Claus-Offe.pdf

[24] Team Huon, **The Nation, The Non- European Roots of the Concept Of Populism**, Susses European Institute, Working Paper n120.

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 7 15/03/22 12:36

سياسية جديدة، وانسحاب آخرين، ومواصلة البعض إدارة الشأن السياسي في بلدانهم رغم الإخفاقات. نذكر من هذه الأحداث، صعود «دونالد ترامب» في الولايات المتحدة الأمريكية، استقالة رئيس الوزراء الإيطالي «ماتيو رنزي» جرّاء فشله في اقتلاع نتائج إيجابية في الاستفتاء الذي دعا الى تنظيمه حول الإصلاحات الدستورية، كذلك، «فان ديربلن» في النمسا و«فيكتور كوربان «في المجر و«خوان مانويل سانتوس» في كولمبيا. كما اعتبر البعض أن الحركات السياسية الجديدة مثل ائتلاف اليسار الراديكالي في اليونان «سيريزا» وحركة اليسار الاجتماعي في اسبانيا «بوديموس» التي ارتبطت بأطروحات المُنظّر اليساري «أرنستو لاكلو Ernesto Laclau»، حركات شعبوية بامتياز، هذا من جانب ارتباط برنامج هذه الحركات - من وجهة نظر قياداتها - حول فك الارتباط مع المؤسسات الاقتصادية الدولية، وصياغة نمط من الديمقراطية من خارج المنظومة الليبرالية.

بين قوى اليمين وتموقعات اليسار، وجدت الشعبوية حاضنتها الأيديولوجية - رغم عدم الاتفاق حول ما إذا كانت الشعبوية ايديولوجيا -، كما امتزج الخطاب الشعبوي بديماغوجيا تُظلّل الآخرين، هذا قبل أن يكون الشعبوي بتعبير الفيلسوف الفرنسي «أندريه تاغييف Pierre André Taguieff» قد ظلّل نفسه في المقام الأول.

يبدو من خلال الأحداث التي تدور في جزء من الدول التي أسّست نظامها الديمقراطي منذ عقود، أن الشعبوية ظلٌّ لا يُفارق الديمقراطية، أو هي شبح يُطارد المشاركة الديمقراطية والمؤسسات والنخب السياسية. غير أن الخطر يتلخّص في المعنى الذي قدّمه «تيودور أدورنو Theodor w. Adorno» من أن كل الخوف ليس في عودة الفاشيّة في قناع فاشي، بل كل الخوف في عودتها في قناع ديمقراطي.

2 – الشعبوية : في المعنى والدلالات

يدور جزء كبير من النقاش الفلسفي والسياسي في شأن الشعبوية حول المعنى واللفظ، حيث تبحث الأطروحات المعنيّة بالمسألة، علاقة الشعبوية بلفظ الشعب، ومدى وجاهة الاطمئنان للرؤية التي تقول بوجود شعبويات عديدة وليس شعبوية. في هذا الإطار، يقترح «جيرار برا Gérard Bras»[25] مقاربة تتمحور حول تاريخ مفاهيمي لمفهومي الشعب والشعبويّة، بحيث «يتمحور جوهر المقاربة في الدعوة الى مراجعة كل أحكامنا التي تكون في أغلب الأوقات سلبيّة عند مُنتقدي مفهوم الشعب وتأثيلاته - الشعبوية - الذين يستخدمون المفهوم استخداما تضخيميّا، بحيث تُعبّر الشعبوية عندهم عن عدم عقلانية الشعب وعن جهالته وعن فظاظته، بالنظر إلى أن الشعبويّة بحسب تقليد فلسفي ترسّخ منذ «أفلاطون إلى «هيغل» وما بعده - هي التعبير السياسي عن الدهماء والغوغاء والعامّة»[26].

يُلامس هذا المعنى، في جزء ما، السؤال الذي طرحه «رالف داريندورف Ralf Dahrendorf» حول إذا ما كانت تُهمة الشعبوية في حد ذاتها شعبوية، أو أنها «إهانة سياسية مُختزلة»[27] بالمعنى الذي قصده «دافيد مولي David Molly». يتحدث «داريندورف» عن الصراع الاجتماعي الذي يكون نتيجة لغياب التوازن والنظام والاجماع في محيط اجتماعي معين. كما يكون أيضا نتيجة لوجود حالات من عدم الرضا حول الموارد المادية مثل السلطة والدخل والملكيّة أو كلاهما معا. في هذا السياق، كانت فترة الانتقال الديمقراطي في تونس حافلة بالصراعات بين الفاعلين السياسيين، والتي تمحورت حول السلطة والتموقع وكسب الموارد. حيث ضمن شكل النظام السياسي تقاسم الأدوار بين الفاعلين وتحديدها، مما ساهم في بروز الصراع عوضا عن الاستثمار في الدور الذي تعهّد به بفضل الانتقال الديمقراطي. لا يمكن تجاوز فكرة أن الصراع الاجتماعي هو ظاهرة اجتماعية بين المجموعات السياسية، حيث يوجد سببان - حسب داريندورف - لاستبطان هذا الصراع : يتمحور الأول حول الرموز الثقافية التي تخلق اختلافا على مفهوم السلطة المادية. أما الثاني، فيُعنى بقضية العدالة الاجتماعية التي تُعتبر مُتغيّرا بُنيويا في اثارة الصراعات الاجتماعية طالما هناك توزيع

[25] Gérard Bras, **Les voies du peuple. Éléments d'une histoire conceptuelle**, Paris, Amsterdam Editions, 2018, p. 354. Préface d'Etienne Balibar.

[26] محمد الشيخ، **الفلاسفة المعاصرون ومسألة الشعبوية. قراءة في آراء ستة فلاسفة**. مجلة التفاهم المجلد 17، العدد 65. السنة : 2019، ص 197.

[27] David Molloy, **What is the populism and what does the term actually mean?** BBC News,6 March 2018, p. 4.

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 8 15/03/22 12:36

عادل للثروة. في هذا السياق، تميز التنافس السياسي في تونس مع الانتقال الديمقراطي مُجابهات متعددة «حول القيم أو الرغبة في امتلاك الجاه والقوة أو الموارد النادرة»[28].

أصبح للشعبوية دلالات تتصل بـ «نمط من الخطاب السياسي، يتداخل فيه المستويان الخطابي والسلوكي، وقد يتفاعل هذا الخطاب مع عفويّة تقوم على مزاج سياسي غاضب لجمهور فقد الثقة بالنظام والأحزاب السياسية القائمة والنخب الحاكمة.»[29] بهذا المعنى، تكون الشعبوية خطابا سياسيا يجمع بين الممارسة والخطاب، من خلال الاستثمار في غضب جزء من الشعب على المؤسسات الحاكمة والنخب السياسية. من خلال توظيف أزمة الانتقال الديمقراطي، يتزعّم الخطاب الشعبوي الفضاء العام، ويقع تحويل الشعب الى جمهور وخلق ثُنائية «نحن» و«هم» حيث يصبح «الشعب أفضل من حُكّامه»[30]، وقبل ذلك تسُود الدعاية الشعبوية التي تنزع من النخب السياسية «الصواب السياسي Political Correctness» لتملأ الفراغ بتقديس النقاء الشعبي في مقابل فساد النخب، وتتحول الى «ايديولوجيا تعتبر المجتمع منقسما في نهاية المطاف إلى مجموعتين مُتجانستين ومُتعاديتين (الشعب النّقي)، مقابل (النخبة الفاسدة)، وتذهب إلى أن السياسة ينبغي أن تكون تعبيرا عن الإرادة العامة للشعب.»[31] وبمعنى أوسع، تتخذ المعنى الذي حدده «سيمور مارتن ليبستSeymour Martin Lipset» في كتابة «الانسان السياسي» بوصفها حركات جماهيرية مُعادية للديمقراطية. يتغذّى العداء للديمقراطية من خلال الرابط الاجتماعي النفسي للحرمان والاقصاء والاغتراب عن السياسة، بسبب إخفاقات النخب السياسية وتدوير الوهم الديمقراطي الذي يُميّز عدم الثقة في المؤسسات والنخب والقانون. حيث يسُود منطق الحرمان من الحقوق وامتيازات الديمقراطية. بهذا الشكل تكون «الشعبوية ايديولوجية تُحرّض شعبا فاضلا ومُتجانسا ضد مجموعة من النخب وآخرين خطيرين يُوصفون بأنهم يحرمون أو يحاولون حرمان الشعب ذي السيادة من حقوقه وقيمه وازدهاره وهويته وصوته.»[32] تُثير الشعبوية مسألة المشاركة الشعبية والحق في الحكم في سياق نقدها للبرلمان والنخب ومؤسسات الانتقال الديمقراطي برمتها. ان هذا النقاش يُعبّر في جزء منه على استراتيجيات تستثمر في الرأسمال الديمقراطي المُنجز ليقع تدوير عائداته – المغضوب عنها- في إطار تأميمها للمصلحة الشعبوية التي تُمثّلها «مجموعات سياسية وأفراد يُوجّهون نداءات للشعب، ثم يُعارضون هذه المجموعة مع النخبة.»[33]

على هذه الشاكلة، تكون الشعبوية فائضا من البلاغة التي تُؤدلج الشعب وتصهرُه في ثُنائيات «مانوية» تنجح الى حد ما في ضمّ أوساط لم تكن مُهتمة بالسياسة، وأولئك الذين انعزلوا بعيدا عن الأحزاب السياسية والنخب وتفاصيل العملية السياسية، غير أن خطاب الشعبوية لا يكون في مضمونه سياسيا بقدر ما هو خطاب أخلاقي ينهل من معاني ودلالات الفكر السياسي مثل الإرادة العامة والشرعيّة والمشروعية. بهذا، تتسم الشعبوية بكونها «عقيدة أو أسلوب أو استراتيجية سياسية أو حيلة تسويقية أو مزيج مما تقدم.»[34] كما تعمد الشعبوية إلى دمج الخطاب الأخلاقي بتركيب سياسي يفصل من خلاله بين «نحن» و«هم» وفق مُفردات تصل إلى حد الاتهام والإدانة. حيث أنها تنضبط بشكل ما في مستوى الخطاب إلى التصنيف الذي قدّمه «جاك لاكان Jacque Lacan» حول الخطاب (خطاب السيّد، خطاب الأكاديمي، خطاب المحلل، خطاب الهستيري)، حيث يبني «السيّد الشعبوي» خطابه استنادا على رؤية اتهامية وإدانة للديمقراطية

[28] الهادي صالح داعوب، **الوظيفة التكاملية للصراع عند لويس كوزر**. مجلة كلية الآداب. جامعة المنصورة. العدد 53، 2013. منشور في : https://artman.journals.ekb.eg/article_150900_78b6ba1095a628cb2dfc028b25d45433.pdf

في : 2013/9. شوهد في : 2022/2/22.

[29] عزمي بشارة، مصدر سابق. ص 8.

[30] John B. Allcock, **Populism : A brief Biography**, Sociology, vol. 5, no. 3(September 1971), pp. 372-373, accessed on20/2/2022, at :

[31] Cas Muddle, **The Populist Zeitgeist**, USA, Govermment and opposition, Vol. 39, No. 4 (September2004), p.543.

[32] Carlos de la Torre, **Populism and Nationalism in Latin America**, Uk, Javnost – the public, journal of European Institute for communication and culture, 2017, p. 195.

[33] Duncan Mc Donnelly, Luis Cabrera, **The right- wing populism of India's Bharatiya Janta party and why comparativists care**. UK, Democratization Journal, 2019 ; p.487.

[34] Michael Kazin, **Trump and American populism** : Old whine, new bottles, USA, Foreign Affairs, Vol.95, N5(November/ December2016).

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 9 15/03/22 12:36

ونُخبها، ليقع إعادة انتاج نفس الخطاب وفق سياقات الأكاديمي أو صاحب رأس المال الثقافي-السياسي، ومن ثمة تصريفه على لسان المحلل، وللإشارة، فإن ظاهرة المحلل للخطابات والأحداث، أصبحت حرفة إعلامية – سياسية مع مرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس. أخيرا يصل الخطاب الى منتهاه عند الهستيري الذي يتبنّاه عاطفيا عكس الأكاديمي، ليتحول الى عنصر تعبئة للشعبوي - السيّد. على هذا الشكل، تكون «الشعبوية نوعا من الخرائط الذهنية التي يُحلّل الأفراد من خلالها الواقع السياسي ويُدركونه، فهي أخلاقية لا تصويريّة، وتُحرّض على تقسيم الجميع إلى أصدقاء وأعداء، إذ لا ترى الناس مجرد أشخاص يمتلكون أولويات وقيم مختلفة، بل أشرارا وأخيارا، والأخلاق الخيّرة بالنسبة الى الشعبوية هي في التأكيد على نقاء الفرد ضد فساد النخبة ولا أخلاقيتها. إذ ينبغي أن يبقى الشعب نقيّا منها، وبمنأى عنها، وتمنع الشعبوية التسوية بين مختلف المجموعات»،[35] بل انها استثمار سياسي-إيديولوجي في الازمات التي تُصيب الديمقراطية، من البرلمان والتمثيلية الديمقراطية إلى مسألة التمثيل الشعبي.

3 – الشعبوية والاستثمار في الأزمات

3–1 – كارل شميت Carl Schmitt وأزمة البرلمانات

ينطلق «كارل شميت Carl Schmitt» من الفكرة الرئيسية التي تُعرّف جوهر السياسة بأنها «التمييز بين الصديق والعدو»[36]. من هذا التحديد، نفهم كيفية تصور الممارسة السياسية وماهية الدولة وفق التصور الذي يعتبر أن «مفهوم الدولة يفترض مُسبقا مفهوم السياسة»[37].

بناء على هذه التحديدات المفاهيميّة، يبدو فهم مسألة الدولة عند «كارل شميت Carl Schmitt» مُتماهيا مع فهم «هيغلHegel» و«توماس هوبزThomas Hobbes» لقضية الإرادة السياسية التي تنصهر الدولة داخلها. هذا مع الإشارة الى التناقض العميق بين تصوُّر «جان جاك روسو Jean Jacque Rousseau» للإرادة العامة، وبين الطرح الذي يعتبر أن «مفهوم الإرادة العامة تشكّل عند روسو بطريقة تجعله مُتطابق مع مفهوم صاحب السيادة، مما يعني أن المواطنين قد أصبحوا هم أصحاب السيادة.»[38] من خلال ما يمكن تسميته بإعادة التوجيه غير المُنصف للإرادة العامة، يبني «كارل شميتCarl Schmitt» مقاربة حول معنى ومفهوم السيادة، بشكل يُرتّب بمُقتضاه «صاحب السيادة أو الديكتاتور، شخصا لا يمكن أن يخضع للقانون، بل أنه فوق القانون.»[39]

عبر توظيف دلالات بعض المفاهيم التي نعثر عليها في متن التفصيل الذي يُقدّمه «شميت» للدولة، مثل (الصديق؛ العدو؛ السياسة؛ الدولة؛ المواطنين؛ السيادة؛ الإرادة العامة)، نفهم التوجه الذي قاده نحو اعتبار «السياسة نقيضا لليبرالية بالمُطلق، لأنها تُحارب الفردانية التي تُذيب الروابط الإنسانية، بينما الهدف الأسمى للبرجوازية ليس إلا حماية الحقوق الفردية وخاصة حق التملُّك أمام الدولة. هذا ما يدفعها للسعي الى تقييد كل وظائف الدولة بالقوانين والبحث على فصل السلطات وتقليص المحتوى السياسي للدولة.»[40]

تُفسّر هذه الفكرة جوهر التناقض الذي يعتبره «كارل شميت» عين الأزمة في الديمقراطيات الليبرالية الحديثة. حيث يكون التعارض بين الايديولوجية البرجوازية التي تميل الى تمكين الفرد أو المواطن من الحقوق الفردية، في حين، تعمل الدولة على الحدّ من تلك الحريات بمقتضى القوانين والتشريعات. يكون هذا التناقض نتاجا -من وجهة نظره –لعجز شكل الممارسة الديمقراطية، على الدفاع على مصالحها وأطروحاتها. بحيث يستحيل وجود تطابق بين التمثيل السياسي للإيديولوجيا البرجوازية، وبين مؤسسات الدولة الديمقراطية. على هذا الأساس، يبني «كارل شميت Carl Schmitt» الموقف المُعادي للتمثيل البرلماني، حيث يذهب الى التصوُّر القائم على فكرة أنّ البرلمان ينتمي الى عالم الليبرالية

[35] Cas Muddle, Cristobel Rovira Kaltwasser, **Studying Populism in comparative Research: Reflections on the contemporary and future Research agenda**, Oxford, Comparative Political Studies, 2018, p. 6.

[36] Carl Schmitt, **The Concept of Political**, Op. Cit, P26.

[37] المصدر نفسه، ص 19.

[38] Carl Schmitt, **Political Theology**, Four Chapters, Op.cit., P48.

[39] Michael Mc Conkey, **Anarchy, Sovereignty, and The State of exception, Schmitt's Challenge**, (The Independent Review) Magazine, Vol 17, no 3,2013, p. 417.

[40] بابلو سيمون، **الديمقراطية عند كارل شميت**، ترجمة ياسين السّويحة، مجلة الجمهورية الأسبوعية، العدد 15، فيفري 2016، ص 26.

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 10 15/03/22 12:36

الفكرية وليس للديمقراطية، التي تعني عنده، حكم الشعب لنفسه. بهذا، تكون الأزمة الرئيسية للبرلمانات، تنبع من عدم قدرة البرلمان على تمثيل الشعب.

من جهة أخرى، لا يُقرُّ «شميت» بضمان البرلمانات لمبدأي النقاش والشفافية، حيث لا يُوفّر – من وجهة نظره – وسائل النقاش والحوار على أساس المبدأين المذكورين. هذا، لأن البرلمان فضاء للصراع على القوة والمصالح ويقوم فيه صهر الإرادة الشعبية بإرادة البرلمان.

ينطلق «شميت» من هذا التعارض بين الإرادة الشعبية وإرادة النخب البرلمانية، ليُنظّر لآلية للتمثيل الشعبي، تحُلُّ محل البرلمان وتتمثّل في «شخص موثوق واحد يُقرّر باسم الشعب.»[41] يتوسع هذا الطرح حول ماهية الشخص الموثوق، وأدواره ومن ثمّة، إعادة تعريف الشرعية والمشروعية، بما هي إعادة صهر لأنماط الشرعية الكاريزماتية والتقليدية والعقلية عند «ماكس فيبرMax Weber»،في عملية نقد للتصورات القانونية للشرعية في ظل النظام البرلماني، حيث تتعارض في الدولة ذات النظام البرلماني، المعايير الشكلية للقانون مع المشروعية التي يختزلها على مستوى المعنى، في الايمان بالشرعية في ظل دولة «ديكتاتورية صاحب السيادة.»[42]

2-3 – نادية أوربيناتي Nadia Urbinati وأزمة التمثيل الشعبي

في مقدمة كتاب «أنا الشعب، كيف حوّلت الشعبوية مسار الديمقراطية»[43] تطرح «نادية أوربيناتي Nadia Urbinati» مقاربة تتمحور حول التأكيد على أن الشعبوية ليست مجرد أسلوب في السياسة فقط، بل هي نمط جديد في الحكم التمثيلي. حيث تتحدث على ما أسمته «خليط شعبوي» والذي يقوم على شرطين: الشرط الأول، يتمثل في «هوية الذات الجمعية»، أما الثاني، فهو تلك الخصال المُحدّدة للزعيم المُمثّل والمُجسّد لتلك الذات ويجعلها مرئية.

بداية، يُمثّل هذان الشرطان دحضا واضحا للمفهوم الديمقراطي للتمثيل الشعبي. ثانيا، يقوم هذا «الخليط الشعبوي» بإضعاف كل قُدرات ووظائف المؤسسات الوسيطة مثل الأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني والفاعلين السياسيين، الذين يُشكّلون السلطة ويُراقبونها في نفس الوقت. بالعودة الى مسألة الذات الجمعية، فإن مُصادرة الحق الجمعي في القرار والاختيار والمشاركة وأنماطها، يُعبّر على تذويب واستلاب قسري للإنسان-المواطن الفرد، الذي هو جزء من الشعب.

تُحيل هذه القراءة في جانب منها الى الفكرة التي يطرحها «غوستاف لوبون Gustave Le Bon» حول «عصر الجُموع» - بصورة معكوسة - حيث يقع إضفاء صفة القداسة على ما يقوله الملك باسم الشعب ونيابة عنه. تبدو النخب الشعبوية مُعادية للمؤسسات والنخب التي تُدير العملية الديمقراطية، غير أنها في نهاية الأمر، لا تُعادي سوى الشعب، من خلال مصادرة حق التعبير والمشاركة التي تتلخّص عند الشعبويين في الاستفتاء كآلية وحيدة للمشاركة. تنفي «ناديا أوربيناتيNadia Urbinati» عن الشعبوية فكرة أنها تعني نوع من السياسة التحررية. في هذا السياق، تتّفق هذه القراءة مع نقد «سلافوى جيجيك Slavoj Zizek»» لمقاربة «أرنستو لاكلو Ernesto Laclau» حيث يعتبر «جيجيك» بأن نظرية «لاكلو» في الشعبوية، تُعاني مشكلتين. الأولى، تتمحور حول قُصور الشروط التي حددها «أرنستو لاكلو» بوصف أيّة حركة بأنها شعبوية. أما المشكلة الثانية، فتتمثّل في فكرة أن الشعبوية لا تُمثّل المنطق السياسي، بل تتضمّن في الأساس وبشكل واضح، شيأ من نفى السياسة.

في نفس هذا السياق، تُؤكد «ناديا أوربيناتي Nadia Urbinati» على أن الشعبوية مُضادّة للديمقراطية، حيث لا يعني فقدان الثقة في النخب السياسية والمؤسسات، أننا نتحدث على موجة شعبوية. بل تتميّز العلاقات بين المواطنين والنخب والمؤسسات الديمقراطية، بالاهتزاز وعدم الاستقرار والتماسك، كما أنها لا تُحافظ على ديمومتها. حاصل ذلك، أنّ مسائل فقدان الثقة في النخب والمؤسسات الديمقراطية يُعتبر من مكونات الديمقراطية ذاتها. على هذه الشاكلة، تتمفصل العلاقة بين ظاهرتين هما،

[41] Carl Shmitt, **The Crisis Parliamentary Democracy**, op, Cit, p34.

[42] للمزيد، أنظر :

Gabriella Slomp, **Machiavelli and Schmitt On Princes, Dictators and Cases of Exception**. Helsinki ,2007.

[43] نادية أوربيناتي، **أنا الشعب كيف حوّلت الشعبوية مسار الديمقراطية**، ترجمة عماد شيحة (بيروت: دار الساقي، 2019).

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 11 15/03/22 12:36

المؤسسات الديمقراطية والنخب الشعبوية، من جهة والشعبوية من جهة أخرى. إذا كانت الشعبوية وفقا لمعجم «أكسفورد» تعني ضربا من السياسة التي تسعى الى تمثيل مصالح ورغبات الناس الذين يشعرون بأن النخب المُترسّخة تتجاهل شواغلهم، فإنها - وفقا لنادية أوربيناتي - تتميّز بظاهرتين مُتلازمتين. الظاهرة الأولى، تتشكّل في هيئات صنع الرأي الوسيطة مثل الأحزاب ووسائل الاعلام والمؤسسات. أما الظاهرة الثانية، فهى عبارة على تنامي أوليغارشيّة مُستفحلة وجشعة تجعل السيادة سرابا.

على هذا الأساس، تُعالج «ناديا أوربيناتي Nadia Urbinati» ما أسمته «ركائز الديمقراطية الحديثة»، التي تقوم على ثُلاثيّة الشعب، مبدأ الأغلبية والتمثيل. حيث تتحوّل الأغلبية من مُعطى انتخابي في ظل الممارسة الديمقراطية، الى حدّيّة خطابية، تُكثّف الشعب في ثنائية «نحن» و«هم». بين «نحن» الديمقراطيين الحقيقيين، و«هم» النخب الفاسدة، يُجتثُّ التمثيل الشعبي من أُطره الديمقراطية القائمة على تنافس وصراع سياسي، ليُصبح احتكارا وامتيازا حصريا في يد الزعيم أو القيادة الشعبوية.

3-3 – شانتال موف Chantal Mouffe، أرنستو لاكلو Ernesto Laclau والبحث عن شعبوية راديكالية

يتعامل «أرنستو لاكلو Ernesto Laclau» في كتابه «ذهنية استخدام العواطف الشعبية»[44] مع مسألة الشعبوية انطلاقا من القُدرات العملية التي يُمكن من خلالها فهم سياقاتها وآثارها وتداعياتها. اذ يتحاشى الحكم على الشعبوية من خلال التركيز على القيمة الإيجابية أو السلبية لها. بل يُركّز على الكيفية التي يتم من خلالها توظيف الشعبوية فيما يعتبره حالة افلاس النظام القائم وعدم قدرته على الاستجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة. على أرضية هذا التحديد، يعتبر «لاكلو» أن إضفاء قيمة سلبية على الشعبوية، يعني استنادا على المدلول اللغوي والاشتقاقي للمفهوم، أننا نُضفي قيمة سلبية على الشعب. حيث أن استعمال تلك الحدّيّة (سلبي/إيجابي)، واستخدام المعنى اللغوي لمفهوم الشعبوية، يُحوّلان الشعب الى مجرد جماهير عاجزة، مُتحكَّم فيها ومُسيّرة وفق الغريزة بالمعنى الذي نقرأه في «سيكولوجيا الجماهير» عند «غوستاف لوبون» أو حتى عند «أفلاطون» في محاوراته السياسية.

يُدافع «لاكلو» عن الدور الإيجابي للشعبوية، من خلال ما يعتبره فعلا مُؤسسا وجوهريا في حياة المجتمعات، حيث تتحوّل الى «عملية يتم من خلالها خلق فاعل سياسي عابر للطبقات، يستخدم مفهوم الشعب بوصفه مبدأ لمفصلة مُكوّناته المختلفة ضد السلطة، وهي عملية تنشأ في ظل فشل السلطة في تحقيق الهيمنة الأيديولوجية على الطبقات الخاضعة لها من خلال امتصاص مضامينها ضمن أيديولوجية الطبقة الحاكمة.»[45]

يعتبر «لاكلو» أنّه عندما تطغى سياسات عدم التكافؤ واستفراد مجموعة صغيرة بالامتيازات أو بمزايا الدولة الديمقراطية، يُصبح التهديد جدّيّا بحالة من الفوضى على خلفية الاستياء العام الذي يُفرزه اللاتكافئ الاجتماعي. في مثل هذه الوضعية، تكون الشعبوية، كما يقول «ذهنية استخدام العواطف الشعبوية»، هي «السياسة الديمقراطية الحقيقية الوحيدة».

تنطلق تنظيرات «لاكلو» و«شانتال موف» من قراءة الواقع السياسي الذي يتميّز من وجهة نظرهما بالمؤثرات التالية :

أ - فشل الديمقراطية الليبيرالية في الإيفاء بتعهُّداتها، وتحقيق برنامجها الديمقراطي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

ب - فشل القوى التقدمية اليسارية في طرح البدائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أمام عجز القوى اليمينية الليبرالية، ويعود ذلك الى سببين: يتمثل الأول في فقدان النموذج الحزبي اليساري الكلاسيكي الذي يقوم على منطق النخب والبناء الحزب الطليعي صلاحيته. أما السبب الثاني، فيهم تلك الأحزاب اليسارية الكلاسيكية غير الراديكالية، التي انصهرت كُلّيا في إطار النموذج الليبرالي، وفقدت هويتها السياسية والفكرية.

على هذا الأساس، يعتبر «أرنستو لاكلو» و«شانتال موفي»، أن الشعبوية بوصفها منطقا سياسيا، تُمكّن القوى الديمقراطية من استعادة فعاليتها، في الوقت الذي اختفت معه إمكانيات الاختيار

[44] Ernesto Laclau, **On Populist Reason**, Verso. London,2007.

[45] Ernesto Laclau, **Politics and Ideology in Marscist Theory: Capitalism, Fascism, Populism**, London: 1977, NLB, PP. 172-173.

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 12 15/03/22 12:36

بين بدائل فعلية ضمن ثُنائية يمين/يسار. في هذا السياق، تنفي «شانتال موف» في نص الحوار الذي أجرته مع صحيفة «لوفيغارو Le Figaro» الفرنسية[46] التهمة أو الوصم الذي يُطلقه المُستفيدون من الأزمات عن الشعبوية، حيث أن تُؤكد على أن» تُهمة الشعبوية تُستخدم كسلاح بيد أولئك الذين يُريدون الإبقاء على الوضع القائم على ما هو عليه، ضد أولئك الذين يتحدّون الوضع القائم».

كما تُصرّح «شانتال موف» في نفس الحوار بأن الشعبوية ليست أيديولوجية أو عقيدة، إنما وسيلة لإرساء حدود سياسية أو للفرز السياسي. حيث تقول «بالنسبة لي، فإن السياسة هي دائماً أداة لإقامة الحدود بين «نحن» و«هم»، ومن الممكن أن يتم بناء هذه الحدود بأشكالٍ مختلفة جداً».

تتعامل «شانتال موف» مع التنظيرات الجديدة للديمقراطية، خاصة منها تلك التي يطرحها «يورغن هابرماس» في إطار براديغم التواصل والديمقراطية التشاورية، باعتبارها حدودا تسجن الديمقراطية ذاتها في نطاق ضيّق جدا من الحرية والعقلانية. إذ أنّ مُجرد نزع صفة الاجماع عن الديمقراطية يُعتبر - من وجهة نظرها - سببا لإطلاق تقييمات أخلاقية تجعل من صاحب مثل هذا الموقف، عدوّا للديمقراطية. تتفق «شانتال موف» في هذا الموقف، مع «جاك رونسيير Jacque Roncière» الذي يرفض براديغم «التفاهم» الذي يطرحه هابرماس، باعتباره غاية ونتيجة الفعل التواصلي، حيث يكون تحقيق التفاهم، طمسا لممكنات الاختلاف الديمقراطي. في هذا السياق، تقول «شانتال موف» في ذات الحوار : «بالنسبة لي، يجب على الديمقراطية أن تملك طابعاً جدليّاً صراعيّاً، أي أن تتوفر إمكانية الاختيار بين مشاريع مختلفة، فحيث لا يوجد فارق جوهري بين البرامج السياسية المقدّمة من أحزاب يمين الوسط ويسار الوسط، فسيجري تصويت، لكن لن يكون هنالك أصوات، لأنه لا توجد إمكانية حقيقية للاختيار».

بين الطعن في القُدرات الإجرائية للديمقراطية التمثيلية، والنزوع نحو صياغة ما يُشبه «مانيفستو» ممارسة جديدة يهم اليسار الراديكالي، مضافا الى ذلك، نزع صفة الأيديولوجية أو العقيدة على الشعبوية، يبرز الطرح الذي قدّمه الثُنائي «أرنستو لاكلو» و«شانتال موف» كمحاولة لتمطيط حدود الممارسة السياسية التي تنطلق من تموقع سياسي (اليسار)، يقترن من وجهة نظرهما، نجاح الديمقراطية في تجاوز أزماتها، بنجاح هذا اليسار في تطويع نفسه وتجديد قُدراته من خلال الشعبوية التي يُطلقان عليها صفة الراديكالية.

ثالثا : الشعبوية والديمقراطية المستحيلة

تُريد بعض الأطروحات الشعبوية أن تظهر «غالبا كأنّ لها تأثيرا إيجابيّا في الديمقراطية»[47] حيث يبدو الشعبوي ديمقراطيا على نحو راديكالي في بعض الأحيان. غير أن عنصر الحسم في هذا النقاش، يتمثّل في استحالة أن يكون للشعبوية علاقة بالديمقراطية. اذ أن الشك في بعض المبادئ التي تخص الديمقراطية التمثيلية، لا يعني بحال من الأحوال، أن تتحول الشعبوية بتعبير «جاك رونسيير Jacques Ranciére»[48] «الى نظام حكم يعلو على أشكال التنظيم البرلماني» رغم أن «زُعماء» الطرح الشعبوي يُقيمون صلة تجسُّد مباشر بينهم وبين الشعب. يستدل «رونسيير» على ذلك بتجربة «خوان بيرون» في الأرجنتين و«فارغاس» في اليونان، مع التنصيص على تحوُّلات الممارسة والمفهوم الشعبوي في أوروبا التي أسبغت على المفهوم، دلالات مختلفة عما كان عليه في الخمسينات والستينات، في بلدان أمريكا اللاتينية.

يتّفق «جاك رونسيير» مع موقف «نادية أوربيناتي Nadia Urbinati» الذي يُؤكد على أن أبرز أسلحة الشعبوية، هو ذاك التمييز المُصطنع بين مقولة الشعب النَّقيّ والنخب الفاسدة، أو قُدرتها على خلق التقسيمات والتمايُز بين «نحن» و«هم». يُذكّر «رونسيير» بالصورة التي تحدث عنها مفكرون من أمثال «هيبوليت تين» وغوستاف لوبون» ابان «كومونة باريس» التي وصفت الجماهير المُندفعة باعتبارها جاهزة لتقبُّل أقصى أشكال العنف والاقصاء تُجاه النخب القديمة. غير أن ما يُسمّيه «سلوك الدولة» حاليا، ويقصد الدولة الديمقراطية الحديثة، قادر على

[46] حوار مع المفكرة السياسية **شانتال موف**
رابط الحوار: https://kassioun.org/world-news/item/57307-31090
في : 2017/4/16. شوهد في 2022/2/28.

[47] Koen Abts, Stefan Rummens, **Populism versus Democracy**, in Political Studies 5/5/2007, S. 405-424.

[48] للمزيد، أنظر : جاك رونسيير، **كراهية الديمقراطية**، ترجمة أحمد حسان. ط1 (بيروت : دار التنوير، 2012).

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 13 15/03/22 12:36

ضبط بعض الأيديولوجيات التمييزية ضد الأجانب أو سكان الضواحي على سبيل المثال، وحيث يُوجد في ظل الديمقراطية التمثيلية نقاش وصراع فكري بين اليمين واليسار حول بعض تلك القضايا التي أثارتها سياقات العولمة والتفاوت الاجتماعي. رغم أزمات الديمقراطية وما تُنتجه من فقدان للثقة في بعض الممارسات السياسية، غير أن وجود مؤسسات ومسار ديمقراطي، أفضل بكثير - اجرائيا - من تحريك المشاركة السياسية والصراع بين النُخب في اتجاه تجاوز تلك الأزمات.

أثبت واقع الممارسة السياسية في محطات متعددة، عجز الشعبوية على خلق شروط التنظُّم السياسي التي تُقدم الحلول لأزمات الديمقراطية. على سبيل المثال، لم يطرح الوجود المستمر في البرلمان الفرنسي منذ ستين عاما للجبهة الوطنية، وتغيير قياداتها، حلولا عملية لمسائل الاقتصاد والعلاقة داخل الاتحاد الاروبي وغيرها. حيث تعزّزت ايديولوجيات الرفض لاندماج الأجانب، وغيرها من القوى والقضايا. كما أبانت تجارب «فيكتور أوربان» و«ياروزلاف كاتشينسكي» و«روبرت فيكو»، في المجر وبولندا وسلوفاكيا على إخفاقات الشعبوية في تصريف أزمات الموجة الثالثة من الانتقال الديمقراطي في تسعينات القرن الماضي في أوروبا الشرقية. نفس المنطق ينسحب على الانتقال الديمقراطي في تونس، والذي تبنّى عناوين التحديث السياسي والانتقال الاقتصادي والاجتماعي، غير أن النخب السياسية التونسية التي تبنّت مُجمل تلك الأطروحات، أوجدت توترات في قلب العملية التأسيسية، بحيث أنها كما يقول «اتيان باليبار Etienne Balibar» لم تُبدع» الوسيلة المناسبة لتعويض أشكال النقص في الديمقراطية لا سيما عدم كفاية التمثيل والمشاركة السياسية للجماهير في الحياة السياسية وممارسة السلطة.»[49] يفهم الشعبويون مسألة التمثيل باعتباره واجبا أخلاقيا، وربما جبريّا بالمعنى الالزامي، حيث يُستثنى منه أولئك «الفاسدون» من النخب وغير الجديرين بممارسة السياسة. بهذا الشكل، تقف حدود الشعبوية عند الشكل دون المضمون، أو أنها تعمد الى تبسيط للمفاهيم والإجراءات التي تُعبّر على «سلوك سياسي غير عقلاني» بتعبير «أودو دي فابيو Udo Di Fabio» ومن ثمة، تغدو مشاكل مثل الفساد الإداري والمالي، تحتاج فقط الى تغيير ما تُطلق عليه الشعبوية مصطلح الفاسدين. للإشارة، يعتمد الخطاب الشعبوي في تونس بعد 25 جويلية 2021، على مثل هذا الخطاب التبسيطي، المُجرّد من العمق القانوني والنظري لأزمات لا نُنكر أنها تسببت في تعطيل ما للانتقال الديمقراطي، غير أنها، لا يمكن أن تُختزل في خلق وعى مُزيّف يدّعي محافظته على الديمقراطية والمشاركة التي تتحوّل الى استثناء في صيغة الاستفتاء والاستشارات.

يبدو الخطاب الشعبوي مُلتبسا بنوع من «البارانويا» التي تُكثّف كل الشعب في شخص واحد. غير أن هذا الشخص المسكون بهاجس تمثيل الشعب، لا تعني فكرة التمثيل بالنسبة إليه، سوى تمثيل «الأخيار» من الشعب، ومُجرّد الشعور بفقدان هذا التمثيل، يُواجَهه بإعادة انتاج ما كان يعتبره فوضى وأزمات وخيبات الديمقراطية. على سبيل المثال، عند اعلان خسارة الرئيس المكسيكي الشعبوي «أندريس مانويل لوبيز أوبرادور» الانتخابات الرئاسية في 2006، احتل أنصاره الشارع في حركة احتجاجية على نتيجة تصويت ديمقراطي. نفس المثال حصُل مع الانتخابات الرئاسية التي أقصت الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» من الرهان الانتخابي. أما عن الحالة التونسية، فنلاحظ خروج أنصار رئيس الدولة في مناسبات عديدة الى الشارع، إما للاحتفال بإحدى قرارات الرئيس، أو في إطار ممارسة تعبئة يُسجلون من خلالها الحضور امام من هم ضد الرئيس. تُسفر هذه الممارسة على تناقضات عديدة لعل أبرزها، نقل مُناكفات البرلمان قبل 25 جويلية 2021 الى الشارع، حيث أن ما كان محل نقد من الشعبوية أصبح ممارسة طبيعية تُعيد انتاجها وفق سياقات التموقع الجديدة. تبدو الممارسة السياسية للشعوبيين ضربا من الخيال السياسي، إذا ما أردنا تتبُّع إمكانية وضع جُملة الوعود التي تُطلقها على محك التطبيق. غير أن سيرورة تكرار تلك الوعود وإطلاق التهم في وجه النخبة التي يعتبرها الشعبوي مسؤولة على أزمات الديمقراطية، تُنسي الشعبوي انه تحول بدوره الى نخبة سياسية بإعتباره مُمسكا بالسلطة.

لا تقيس الشعبوية منسوب المشاركة الشعبية الا بما يخدم السياسة التي تعتبرها ديمقراطية مُكتملة، في مقابل ديمقراطية مأزومة ومتأزمة. مثال ذلك، الاستشارة الشعبية التي أطلقها رئيس الدولة التونسية قيس سعيد[50] والتي احتوت ما يُشبه

[49] محمد الشيخ، مصدر سابق. ص 214.

[50] رابط النص المنظم للاستشارة.

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 14 15/03/22 12:36

رؤية لمشروعه السياسي. في نفس السياق، لا تعمل الشعبوية على قياس اعتراضات المواطن على الديمقراطية، بمعنى، فهم محتوى اعتراضاته وأين تكمن بالضبط. بل تتوجه مباشرة نحو تأميم الموقف الشعبي من الديمقراطية، واسباغه بالموقف الشخصي للشعبوي. هنا، ينتقل من الديمقراطية نحو تبنّي وإطلاق ما يعتبره ديمقراطية مُكتملة تضمن التمثيل الشعبي والمشاركة الواسعة. غير أن هذه الديمقراطية تبني استراتيجياتها على المُتخيّل واللامُتأكد من شرعيته.

في هذا السياق، من المفيد أن نقف على تمثُّلات المواطن التونسي للانتقال الديمقراطي، من حيث الأسباب التي دفعته الى تبنّي التغيير السياسي والاجتماعي في سياق 2011. في هذا الاطار، تُقدّم وحدة استطلاع الرأي بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقريرا تحت عنوان : «اتجاهات الرأي العام التونسي نحو التجربة الديمقراطية»[51] حيث وقع طرح سؤال حول أهم سببين لما حدث في 2011 في مختلف الدول العربية من ثورات واحتجاجات شعبية. يضع المستجوبون المسألة الاقتصادية الصعبة في المرتبة الأولى، تليها مسألة الديكتاتورية. يُثبت هذا، أن المسألة الاقتصادية تُمثل الهاجس الأول للمواطن، حيث انها ترتبط من جانب الأسباب بجملة الخيارات الاقتصادية والتنموية للسلطة القائمة قبل 2011، والتي أهملت الى حد ما النمط الاقتصادي والتنموي الذي تواصل أيضا بعد 2011، دون ان يُقدم الانتقال الديمقراطي بدائل ملموسة. يُقدم الجدول الموالي، النتائج التي توصل اليها الاستطلاع المذكور.

جدول رقم 1 : أسباب الثورات والاحتجاجات العربية في 2011 حسب آراء المُستطلعين

السؤال : من خلال العودة إلى عام 2011، شهدت عدة بلدان عربية ثورات واحتجاجات شعبية خرج فيها الناس إلى الشوارع في تظاهرات سلمية، بحسب رأيك ما أهم سببين لذلك؟ %

ترتيب الاسباب	أول سبب	ثاني سبب	المعدل
	2020/2019		
الأوضاع الاقتصادية الصعبة	36	21	28.7
ضد الديكتاتورية	19	9	14.2
ضد الفساد	12	7	9.6
من أجل انهاء الظلم	10	8	8.8
من أجل الحريات السياسية	5	7	6.1
من أجل الكرامة	4	4	4.2
من أجل تحقيق المساواة والعدل	3	6	4.5
من أجل الديمقراطية	2	6	3.9
أخرى	2	2	2

يُقدّم الجدول نتائج الاستطلاع التي اثبتت أن جُزء من التونسيين يعتبرون أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة مثّلت السبب الأول والرئيسي، للأحداث التي أطلقت العنان للأحداث التي سبقت الانتقال الديمقراطي. في حين، تأتي مسائل الفساد والديمقراطية والحريات السياسية، في مراتب أخرى. يدل هذا الأمر على أن المسالة الاقتصادية تُمثّل الهاجس الأول للمواطن التونسي، لارتباطها الوثيق بالإمكانيات المادية وقدرة المواطن على الاستهلاك والانفاق وغيرها. كما ترتبط المسألة الاقتصادية بجُملة الخيارات التنموية للدولة، حيث أن السياسات العمومية المُوجّهة نحو خلق اقتصاد مُتماسك يُحقق عائدات مُباشرة على المواطن التونسي، لم تكن قبل 2011 في مستوى تطلعاته، ولم تستجب لحاجياته المادية التي تنسحب على واقعه اليومي وتطلّعاته نحو المستقبل. لم تُسجّل الأوضاع الاقتصادية بعد 2011 أولوية بالنسبة للنخب السياسية، حيث أغفل صراع النخب وأزمات الانتقال الديمقراطي، التفكير في حلول جذرية وواقعية للعجز والنزيف الاقتصادي المتواصل. غير أن السياق السياسي لما بعد 25 جويلية 2021 واصل الاستثمار في نفس أسباب الأزمة، حيث توقّف عند حدود النقد للخيارات التنموية والمالية لنُخب 2011-2021 دون

[51] **اتجاهات الرأي العام التونسي نحو التجربة الديمقراطية**، مجلة سياسات عربية. العدد 52، المجلد 9، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : 2021)، ص 109.

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 15 15/03/22 12:36

أن يطرح البديل المُلائم للأزمة المالية. حيث وظّف خطابا شعبويّا يتحدث عن الفساد الذي كثّفه في أشخاص وليس منظومة أو سياق تاريخي ومؤسساتي. للإشارة، فقد رتّب التونسيون المُستجوبون وفق ما يكشفه الجدول، قضية الفساد في المرتبة الثالثة كسبب قادح لأحداث 2011. يدل ذلك، على أهمية مُعطى الفساد في إطلاق موجات الغضب والاحتجاجات، غير أن منطق الأولويات عند المواطن التونسي، ينطلق من العام الى الخاص أو من النتيجة الى السبب. عكس ما يُفكّر فيه رئيس الدولة الذي ينطلق من الأسباب –من وجهة نظره- التي لا تُغادر لديه النخب السياسية، دون الحديث على ما يجب أن تكون عليه عملية الإصلاح أو طريقة إدارة الأزمات الاقتصادية. في نفس سياق قراءة مدلولات الأرقام، تأتي مسألة الحريات السياسية وقضية الديمقراطية، في المراتب الخامسة والثامنة على التوالي، في ترتيب أسباب الحراك الثوري في 2011، كسبب أول، في تقدير التونسيين المُشاركين في الاستطلاع. تدل هذه المعطيات مُجتمعة من خلال جمع الثُلاثي المذكور (المسألة الاقتصادية + الحريات السياسية + الديمقراطية)، على تلازم السياسة والاقتصاد كعناوين كبرى تُعبّر على رؤية المواطن التونسي لقضية الحكم والممارسة السياسية، حيث أن الحديث على الفساد والحرية والديمقراطية، يُؤكد في جانب ما على مسألتين: تُؤشر المسألة الأولى على أن مطلب المشاركة السياسية وقضية الاهتمام بأزمات الدولة قبل 2011، مُضافا الى ذلك، قضايا الفساد بأصنافه، كانت من القضايا الحاضرة في ذهن المواطن التونسي الذي واكب فترة الانتقال الديمقراطي بأزماته. أما المسألة الثانية، فتتعلق مباشرة بترتيب الأولويات المذكورة بالنسبة لرؤية رئيس الدولة قيس سعيد لسيرورة الانتقال الديمقراطي وأزماته. حيث يُكثّف كل تمظهرات الأزمات (الفساد + الحريات + الديمقراطية + المسألة الاقتصادية)، في شكل القوانين وكيفية إدارة الانتقال الديمقراطي. يُرتّب قيس سعيد تلك الأزمات بصيغة اختزالية تستهدف النخب السياسية والقوانين الأساسية التي أدارت مرحلة الانتقال الديمقراطي. يتوافق هذا الطرح الشعبوي، مع المقاربة التي تتحدث على نمط من الشعبوية، برز في خضمّ ثورات 2011، حيث يتمحور حول سرقة الشعب شعبويّا عبر الوقوف في صفّه ضد النخب الحاكمة، مع الترويج لخطاب متعدد ومتناقض[52].

في سياق آخر، يُقدّم الاستطلاع إجابات عن المشاكل التي يعتبرها التونسيين المُستجوبين تُمثّل تهديدا جدّيا. يتضمن الجدول التالي، الإجابات التي تضمنها استطلاع الرأي.[53]

جدول رقم 2 : اتجاهات الرأي العام حول أهم مشكلة تُواجه تونس

السؤال : ماهي أهم مشكلة تواجه بلادك ؟

المشكل	2020/2019
سوء الأوضاع الاقتصادية	**30**
البطالة	19.7
ارتفاع الأسعار وتدني المعيشة	15.8
غياب الأمن	8.3
الفقر وتدنّي مستوى المعيشة	6.5
الفساد المالي والإداري	3.3
مشكلات اجتماعية	2.9
عدم الاستقرار السياسي	2.8
الحكم وسياساته	2.4
ضعف الخدمات العامة	2
مخاطر خارجية	**0.2**
الانقسامات الجهوية	0
مشاكل أخرى	**0.2**
لا أعرف/ رفض الإجابة	5.2

يُعبّر جزء من التونسيين الذين شملهم الاستطلاع، أن تونس تُواجه جُملة من التحديات، والتي كان أهمها سوء الأوضاع الاقتصادية. وقع ترتيب هذه الإجابة –كما يُبيّنه جدول نتائج الاستطلاع - في المرتبة الأولى كمُشكل أو عائق تُواجهه الدولة في سياق الانتقال الديمقراطي. مثّلت المسألة الاقتصادية الهاجس الأول للتونسيين، الذي دفع المواطنين للتحرك ضد السلطة القائمة قبل 2011 – كما يُبيّنه الجدول رقم 1 – وأيضا نفس الهاجس الذي يشغلهم في مرحلة الانتقال الديمقراطي. يتكرر هذا الهاجس بين مرحلتين

[52] للمزيد، أنظر، **في هجاء الشعبوية**. في :
http://al-mayhani.blogspot.com/2013/07/blog-post_19.html
شوهد في : 2022/1/25

[53] المرجع نفسه، ص 115.

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 16 15/03/22 12:36

سياسيتين مختلفتين، مما يدل على استمرارية المطلب الثوري، وتعلُّق المواطن التونسي بمطالبه التي وقع اهمالها في خضم عشرية الانتقال الديمقراطي. من جانب آخر، يبدو مطلب الإصلاح السياسي والمسألة الديمقراطية من النقاط التي لازالت تُخامر ذهن التونسي، غير أنها تأتي – وفقا للجدول عدد 2 – في المرتبة التاسعة من حيث الأهمية، تسبقها مباشرة، قضية عدم الاستقرار السياسي. تبدو هندسة الممارسة السياسية في تونس من المسائل المطروحة على محك التفكير بالنسبة الى المواطنين في تونس. إلا أن ترتيب الأولويات يختلف تماما على تدبير النخب للانتقال الديمقراطي في سيروة 2011. يُعدُّ ذلك من الأزمات التي توازت مع مرحلة التأسيس الديمقراطي، والتي تُلازم الديمقراطية بشكل عام، حيث يتقاطع المحلي مع الإقليمي والدولي، في سياقات اقتصادية تُوحّد أسباب ومظاهر الأزمات ولا تطرح بدائل مُتكافئة لتجاوزها.

في سياق التفكير في تجاوز الأزمات الاقتصادية والمالية للدولة التونسية، يطرح رئيس الدولة قيس سعيد، في إطار تصوُّراته لما بعد 25 جويلية 2021، ما نعتبره إعادة استثمار جزء من الفساد المالي الذي حصُل قبل 2011 ووقع ترتيبه ومُعالجته في إطار القوانين الانتقالية ما بعد 2011. هذا دون الخوض في التفاصيل، تبدو الفكرة الرئيسية لرئيس الدولة مُتمحورة حول إنعاش اقتصادي داخلي لا يتم الا عبر تطبيق الترتيب السياسي لشكل الحكم والنظام السياسي. حيث يتوازى المساران – السياسي والاقتصادي – لتحصيل عائدات لن تنفع الاقتصاد أو السياسة في شكلها العام، فقط سيكون الحاصل، بناء شبه مؤسسات سياسية أسماها رئيس الدولة «تنسيقيات»، سيكون دورها الوحيد، استقبال مُقترحات مشاريع ينظر فيها الجسم السياسي المركزي، ويُوفّر لها التشريعات القانونية، ويكون الاستفتاء لسان حال الشرعية والتفويض الشعبي، تذكيرا بمقاربات «كارل شميت Carl Schmitt» في الحكم الفردي والشرعية.

تقترب هذه الأطروحات من النمط الشعبوي الذي يتحدث على شعبويّة «كُتليّة تلتف حول شخصية تتمتع بالكاريزما، أو هكذا يعتقد أتباع هذه الشخصية على الأقل.»[54] ما ينضاف الى شعبوية الشعبويّة، توظيفها للتكنولوجيات الحديثة بمنطق متابعة ما نطلق علية «ديمقراطية الجمهور»، غير أن هذه الوسائط، تتحوّل إلى وسائل انتاج لذائقة سياسية مُتخيّلة، لا تُعالج أزمات السياسة بقدر ما تزيد في تعميق الشرخ بين «نحن» و«هم».

تنطلق دراسة الديمقراطية من استقراء لتجارب مختلفة، وقع خلالها الانتقال من السُلطويّة الى الديمقراطية. هذا مع التركيز على اختلاف السياقات وتنوع الظروف التي تُصنع في ظلّها الديمقراطية. حيث وجب التمييز بين «الشروط الضرورية والشروط القابلة للتعميم، إضافة الى شروط أخرى غير مُحدّدة تُستنتج من تجربة البلد المدروس.»[55] إن التركيز على تنوع الظروف التي قد تُصنع الديمقراطية في ظلها، يعني في جزء منه مُحايثة للمطلب الديمقراطي بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية، مع ضمان وجود مؤسسات مُتماسكة ودائمة. في هذا السياق، يتّفق تيري «لين كارل Terry Lynn Karl» و«فيليب شميتر Philippe Schmitter» [56]على الهوية الوطنية المتماسكة والمؤسسات التي يقع توظيفها في فترة الانتقال الديمقراطي بصفتها ثابتة ومُستقرة، بمعنى أن لا يهدف الانتقال الديمقراطي الى تقويض المؤسسات الموروثة وتعويضها بأخرى، قد لا يسمح صراع النخب السياسية بأن تشتغل هذه المؤسسات بصفة طبيعية بما يستجيب لمطالب الانتقال الديمقراطي.

على هذا الأساس، يعمل الانتقال الديمقراطي، كما يُبيّن برهان غليون، على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة، وتخفيف درجة التوتر العالي الذي لا يمكن احتماله وربما يُهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ. غير أن هذه المسيرة تتعرّض الى هزّات تنسف الديمقراطية إذا ما أخفقت في «تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبة النخبة وصياغة آليات عملية لصنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي.»[57] إن هذا الإخفاق لا يكون بالضرورة مؤشرا على إخفاقات النخب السياسية، بقدر ما هو دليل على عدم «كفاية» المؤسسات الديمقراطية على تلبية

[54] المرجع نفسه.

[55] عزمي بشارة، **الانتقال الديمقراطي واشكالياته، دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة** (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 216.

[56] Terry Lynn Karl, Philippe C. Schmitter, **Modes of Transition in Latin America, Southern and Easten Europe**, International social Science, Vol.43.2(1991).

[57] Fareed Zakaria, **The Rise of Illiberal Democracy**, Foreign Affairs, November/ December 1997.

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 17 15/03/22 12:36

حاجيات الديمقراطية، من إصلاحات اقتصادية واجتماعية يُمثّل غيابها وقود الشعبوية التي أصبحت «شبحا» يُطارد الديمقراطية. يُفهم من ذلك أن الشعبوية عابرة للأزمنة وخطر يرتبط بالديمقراطية التمثيلية المعاصرة، حيث «يستغل الشعبويون بعض وعود الديمقراطية المعاصرة من دون أن يتمكّنوا من الوفاء بهذه الوعود.»[58] هكذا، تخلّى الاستعمال الدلالي للفظ الشعبوية عن الديمقراطية والمشاركة والحرية واحترام الأقليات ورد الاعتبار للشعب بإعتباره مصدر الشرعية والمشروعية، من الديمقراطية الى الشعبوية التي أمكنها بطريقة ما من أن «تُعبّر على مضامين مختلفة دون أن تكون تعبيرا على مرحلة اجتماعية وسياسية»[59]، اذ أنها ادعاء للتمثيل السياسي – الأخلاقي تطعن في النخب التي تُمثل الشعب والمؤسسات وتُحارب التعدد. تعتقد الشعبوية أن العلاقة بين الديمقراطية والدولة قد فقدت توازنها، وأنه من الممكن صياغة بديل ديمقراطي يستثمر في نقائص أو سلبيات الديمقراطية عبر إرجاع الحق لأصحابه، وهو حق الشعب في تمثيل نفسه بنفسه دون وسيط حزبي أو مؤسسات تضطلع بمهام التأسيس القانوني والتشريعي أو مراقبة سير العملية الديمقراطية. تُكرّر الاطروحة الشعبوية مشاكل التمثيل الشعبي في ظل الديمقراطية، مع «ادعاء القدرة على معرفة إرادة الشعب وتحقيقها، حيث يقترب التصور الشعبوي من التصورات الابستيمية للديمقراطية، لكم دون أن يتماهى بها، لأن هدف الشعبويين في النهاية هو التمثيل الرمزي الصحيح للشعب الحقيقي.»[60]

تكتسي هذه الفكرة أهمية كبرى باعتبارها تُمثّل تنويعا سياسيا حسب «برنارد مانين Bernard Manin»[61] والذي لا يعتبر مسألة التمثيل ذات بعد ديمقراطي، وأن مسألة الانتخابات لا تعدو أن تكون تصورا أرستقراطيا لا يمكن له ضمان المشاركة الشعبية الواسعة. تقترب هذه الفكرة، من أطروحة «كارل شميت Carl Schmitt» التي تقول بأن «الذين يحكمون هم مختلفون عبر الشعب وليس عن الشعب.»[62] من جانب آخر، تُنكر الشعبوية دائما وأبدا مسألة الديمقراطية داخل الأحزاب، وتسحب عن النخب إمكانية التمثيل الشعبي الواسع، وينفرد أصحاب الطرح الشعبوي بادعاء التمثيل الحصري للشعب، وفق نظرة «كُليّة Holismus» بتعبير «نانسي روزنبلومNancy Rosenblum»[63] حيث تبدو تلك النقاشات التي تُثيرها الشعبوية تحت مُسمّيات التمثيل السياسي للشعب، بمثابة حفلة للصراخ الذي يجمع كامل الأحزاب والنخب السياسية والمؤسسات الديمقراطية، في «كارتيل Cartel» يبُثُّ - بحسب الشعبويين – سموما تُصيب الديمقراطية في مقتل. لهذا، يريد الخطاب الشعبوي أن يستأثر بتمثيل الشعب الذي لم يستطع أن يُعبّر على نفسه بإعتباره ضحية لديمقراطية زائفة ومُصطنعة. تتحدث الشعبوية على الأغلبية الصامتة التي لو لم تكن كذلك، لكان الشعبوي في السلطة. هذا الوهم «الميتاسياسي» الذي تحدث عنه «هانس كيلسن Hans Kelsen» والذي يرفعه أعداء الديمقراطية دون أن يظهروا بمظهر مُعاد للديمقراطية. بل، يستثمر الشعبوي في سياسة لا يمكن الوفاء بوعودها، مُوجهة نحو شعب «لا يمكن العثور عليه» بتعبير «بيير روزنفالون Pierre Rosanvallon».

في حوار مع «روزانفالـون» بمناسبة صدور كتابه : «تاريخنا الثقافي والسياسي من 1968م إلى 2018م»[64]، يُفصح على موقفه من صعود حركات شعبوية في العالم، ويخص حركة «السترات الصفراء» في فرنسا، حيث يعتبر أن» هذه الحركة توضّح أن طوائف مُنطوية على الألم والـحـقد تكـوّنتْ في الظـلّ. وهذه «السترات الصفراء» لم تكن تُحسُّ أن صوتها مسموع وأنها مُـمـثّـلَـة. إنها تطالب قبل كل شيء، بأن يُعتَرَفَ بها. يكشف هذا أيضا، أن جزءً من المجتمع قد هـجـر حقـلَ الديمقراطية الانتخابية. إن هذه الحركة تستـقطب المُعـرضين عن الديمقراطية الذين يُحركهم الارتـياب من المؤسسات. لذلك فـإنها تُعـبّـر عن

[58] يان فيرنر مولر، **مالشعبوية ؟** ترجمة رشيد بوطيّب، ط1 (الدوحة : منتدى العلاقات العربية والدولية : 2017).

[59] المصدر نفسه، ص 45.

[60] المصدر نفسه، ص 53.

[61] Bernard Manin, **The principles of Representative Government**, 1997.

[62] Carl Schmitt, **Doctrine constitutionnelle**, 1993, p.237.

[63] للمزيد، أنظر :
Nancy L. Rosenblum, **On the Side of the Angels : An Appreciation of Parties and Partisanship**, 2008.

[64] باسكال صو، **حوار مع بيير روزانفالون**.، في :
https://www.alfaisalmag.com/?p=16106
في : 2019. شوهد في : 2022/2/22.

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 18 15/03/22 12:36

غـضـبٍ يـصعُب معه أن تـتـبـنّـيَـن هذه الحركة». في نفس السياق، يعتبر أن هذه الحركة «تجمع بين انـتـقادٍ جـذريّ للـذين يحـكمون، وتـطـلُّع إلى حُـكم أكثـر نشاطًا وفاعلية، غير أن هذا السّـخط يُـجـمّـعُ لـكنـه لاً يُـقدّم حلا سياسيا».

حول انتشار الشعبوية، يُضيف «روزانفالون» في نفس الحوار، أن «انتـشار الشعبوية هـو تـعبير عـن هذه الـسلبية. وهو أيضًا مـا يُـفـسـر تـنـوع تجلياتها (هي قائمة في اليمين كما في اليسار). فضلًا عن ذلك، غالبًا ما تـتـوفـر على طابع هـجيـن. مثلًا، «فكتور أوربان» رئيس وزراء المجر، هو في الوقت ذاته ليبـرالي متطرّف ووطـنيّ كـارهٌ لـلأجانب». أما عن الجانب المُتعلّق بالأحزاب وعلاقتها بالشعبوية، فيُؤكد في نفس الحوار بأن «الأحزاب تسير نحو الانـحدار، بينما هذه الحركة(الشعبوية) صاعدة بالقوة. إن مـيـزة حـزبٍ ما، هي أن يؤسس مشروعًا على أساسٍ اجتماعي، ثقافي وأحيانًا إقليـمي. إنه يـعكس مطالبَ مَـنْ هم تحت، لـدى مَـنْ هم فـوق. أما هذه الحركة فهي على عكس ذلك، تحتلّ رأس الملصق، وتُنظّم صُفوفها حول شخص، وتكتفي بأبسط عناصر الديمقراطية الداخلية. وهذا ما نلاحظه سواء في التجمع الوطني (أقصى اليمين) أو في حزب فرنسا المتمردة، بل حتى في حزب الجمهورية المتحركة (حزب الرئيس ماكرون). إننا نـمرّ بمرحلة تاريخية حيث الخوف والقلق تُـشـكّـل طوائف مُـتـنافرة، مُتـنابـذة. وأزمة الأحزاب تُـترجم عجزها عن التكـفـل بتـنظيم خطابٍ جماعي داخل مجتمع مُتـشظٍّ لم يـعـدْ مُـهيـكلًا ضمن طبقاتٍ محددة. عندئذٍ تصبح مـرجعية التعارض بين الأعلى والأدنى هي وحدها الصورة المشوشّة».

تُؤكد مواقف «روزانفالون» حول غياب العدالة الاجتماعية داخل الأنظمة الديمقراطية، حيث لم تُفلح هذه الأنظمة في صياغة البرامج التي تتحاشى الى حد ما زيادة حدّة التناقضات الاقتصادية والاجتماعية. ربما مثّل هذا المحور أبرز إخفاقات الانتقال الديمقراطي في تونس، حيث تعارضت التشريعات والأطروحات المعنيّة بتغيير النمط أو المنوال التنموي، وتنويع الخيارات الاقتصادية، مع الممارسة التي لم تُترجم توافقات النخب حول المسألة الاقتصادية والاجتماعية. في سياق الحديث عن التفاوت، يُضيف «روزانفالون» في ذات الحوار : «لقد تفاقـمَ هذا التفاوت داخل كل أقـطـار العالم، وأسهـم في مـحْـو الدرجة المتوسطة بين الطبقات، وأَوْجَـدَ ما أسميـه «مجتمع الـتباعُـد»، والأمـر لا يتـعلق فقط بالفرق الفاصل بين الأغنياء والفقراء.» لا يكفي النقاش حول أزمات الديمقراطية، دون التطرق الى طبيعة الازمات التي تجعل من الديمقراطية مُستحيلة بوقع أزماتها، كما هي مُستحيلة بغلاف الشعبوية المُخاتل. في هذا الصدد نقرأ في نص الحوار إجابة على طبيعة الازمة : «الأمـر يتعلق بـظاهـرةٍ مُـعقـّدة يتـوجّبُ أن نُدرك بـواعثها، ولا نكتـفي بـمُـحـصّـلتها. ذلك أنّ تحرير العمل والانفجار الـرّقمـي قـد زعـزعـا أشياء كـثيـرة. ومن ثـمّ فإن إعادة تأسيس الحماية الاجتماعية هي رهـانٌ على جانب كبير من الأهمية. لكن هذا الرهان لم يُـنجز بعد. ومن الواجب أن نـضاعف الجهود لكي نواجـه تـأثيرات الانفتاح الاقتصادي الذي أيـقـظ الحركات القومية-الحـمائيـة». مع عدم انكار أزمات الديمقراطية، لا يمكن الاطمئنان الى بديل لا يُؤمن بالمشروع الديمقراطي الذي لم يُنجز كل مهامه في الدولة الديمقراطية الحديثة. هذا، ما ينطبق على حالة الدول التي تشهد انتقالا ديمقراطيا لا زال هشّا ومُعرّضا للنسف النهائي إن لم تعمل النخب ومجموعة المؤسسات الوسيطة على إعادة ما أسماه «روزانفالون» بإعادة «القوة الى الأنظمة الديمقراطية»، حيث يطرح في نص الحوار: « يجب أولًا أن نُـوجِـد الكلمات المطابقة لـما يـحـسّـه الناس. وعلى الهيـئات الـوسيطة من نقاباتٍ وجمعيات، أن تـدعـم أيضًـا مـــفهوم الـنّـفـــع الـعام. وفي الاتجاه نفسه، يمكن أن نبعث الحياة في وظائف ديمقراطية مـنـسية. وهذا معناه، على سبيل المثال، تحقيق المزيد من الشفافـية في سيْـرورات اتخـاذ الـقـرار، وأن نجعل الدولة تقدم عرضًا عن حساباتها لنتمكـن من مراقبتها».

في سياق تفكيك الأطروحة الشعبوية بوصفها ممارسة سياسية تتغذّى من أزمات الديمقراطية، وتسعى للاستحواذ على ما هو في الحقيقة، سياسة ديمقراطية تنفرد بها المؤسسات والنخب في ظل التداول السلمي للفكرة والمشاركة، يُقدّم الشعبويون ثلاثة ممارسات تبسيطيّة[65] وهي : أولا : تبسيط سياسي سوسيولوجي يختزل ثُنائية شعب مقابل نخبة. ثانيا : تبسيط اجرائي مؤسساتي حيث يكون الاستفتاء الممارسة الوحيدة للديمقراطية. ثالثا :

[65] للمزيد، أنظر :
.Pierre Rosanvallon, **Penser le populisme**, 2011

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 19 15/03/22 12:36

تبسيط للتضامن الاجتماعي الذي يتحقق عبر الهوية المنسجمة. على هذه الشاكلة، يُصبح الشعب والاستفتاء والهوية تركيبا ثُلاثيا يُدمَج لا في سياق تغذية الديمقراطية باعتبارها حكم الشعب بواسطة مُمثّليه، وعبر آليات منها الاستفتاء، مع حفظ الهوية الجمعية التي تُبنى عبر سياقات المواطنة والمشاركة، بل أصبح هذا المزيج، أداة لنسف الديمقراطية والانصراف نحو شعبوية تدّعي ديمقراطية هى بدورها مأزومة وعاجزة على ضمان المشاركة والمواطنة والتمثيليّة.

إن كانت الديمقراطية تسمح لكل المطالب الشعبية بتمثيل نفسها، فإن الشعبوية تستوعب «أولئك الذين يتهدّدهم خطر السقوط الاجتماعي، وأيضا مواطنين مُتسلّقين أو اجتماعيين داروينيين.»[66] رغم فكرة الاستيعاب والتمثيل الشعبي، ومحاولات انتاج الوهم، حاولت عديد القراءات أن تُفنّد فكرة إمكانية انتاج وتعميم الديمقراطية بمجرد اطلاق العنان للشعبوية. حيث أنها تُعيد انتاج نفس الازمات في فترة الديمقراطية، زائد أنها تُعمّقها أكثر فأكثر، مع نزع صفة الازمة عنها. يعني أن الشعبوية التي تنتقد النخب السياسية، تُنصّب على رأس المؤسسات التي أُنشأت في سياق الديمقراطية، نُخبا جديدة تستثمر في تلك المؤسسات التي لطالما كانت «بُؤرة» للأزمات - من وجهة نظرهم - مع فارق أن أزماتها تختفي بمجرد تصعيد النخب الجديدة. تبدو مقاربات «تشارلز تايلور Charles Taylor» و«مايكل ساندل Michael Sandel» و«يورغن هابرماس Jürgen Habermas» حول الشعبوية وأزماتها، تشريحا ونقدا، دليلا على استحالة تخطّي هذه الأزمات بمجرد الاطمئنان للشعبوية المأزومة بخطابها واستراتيجياتها.

1 – تشارلز تايلور Charles Taylor : دوائر الافول الخمس التي تسببت في المدّ الشعبوي[67]

يعتبر «تشارلز تايلور Charles Taylor» أن صعود الشعبوية يُمثّل خطرا يُهدد الديمقراطية الغربية. حيث يدفع بسببين يعتبرهما من أهم أسباب «نجاح الشعبوية»، وهي : أولا، الإحساس بأن الهوية أصبحت مهددة، والثاني، فقدان الوضع الاجتماعي أو الدخل بالقياس إلى الماضي القريب.

تزدهر الشعبوية - حسب تايلور - من خلال الجمع الذي يُجريه الشعبويين بين الإحساس بالظلم وفقدان المكانة الاجتماعية، بإخفاقات النخب السياسية والاقتصادية، حيث يقع الاستثمار في الشعور بالإقصاء الاجتماعي وعدم الثقة في حصول تغيير اجتماعي وسياسي. يُمثّل انحسار المشاركة وازدياد التفاوت الاجتماعي وصعود دينامية احتجاجية، دليلا يتلقّفه الشعبويون لإدانة النخب السياسية والمؤسسات الديمقراطية، غير أن الاختزال الشديد والسطحية لا يعني إقناع الناس بالانفضاض عن المؤسسات الديمقراطية، حيث أن «دوائر الانهيار أزّمت الديمقراطية، غير ان الشعبوية دليل على هذا التأزيم، لكنها ليست الحل الناجع.»[68] بهذا الشكل، يبدو الخطاب الشعبوي بإعتباره مشحونا بإيديولوجيا ترذيليّة للنخب والديمقراطية، وتعمل على الظهور بمظهر المُنقذ من الأزمة الديمقراطية، لا تتجاوز كونها تُؤبّد بشكل ما تلك الأزمات، وتُعمّق أسباب ظهورها ليست كشرخ يُصيب الديمقراطية، بقدر ما هي دليل لفشل الاستثمار الشعبوي في الأزمات.

2 – مايكل ساندل Michael Sandel : الشعبوية والليبيرالية والديمقراطية[69]

يعتبر «مايكل ساندلMichael Sandel» أن صعود الشعبوية اليمينيّة دليل على فشل السياسة التي تدّعي التقدمية. حيث لم تُراجع الديمقراطية نُسختها في عصر العولمة التي لم يستفد منها سوى من نعتبرهم نخبة. في حين أن المواطن العادي، تُرك في عزلة غذّت شعوره بالإقصاء وعدم اهتمام الديمقراطية بمصير هؤلاء المُبعَدين. لا يمكن - حسب «ساندل» - الاستفادة من الدعم العمومي دون أن تستخلص الأحزاب الدروس من الحركات الاحتجاجية التي أعلت من المطالب الاقتصادية، والتي هي أساسا أخلاقية، وثقافية. حيث أنها ترفع الغطاء عن الشرخ الواسع الذي أصاب كامل المنظومة الديمقراطية، بسبب وعودها المُؤقتة.

[66] Karin Priester, Populism Historical and Current Manifestations, 1998.

[67] Charles Taylor, **Social Democracy Versus «Populism»**, in The Broadbent Blog, The Broadbent Institute's new Project, Change the Game, May 15, 2017.

[68] Ibid.

[69] Michael J. Sandel, **Populism, Liberalism and Democracy, In Philosophy and social Criticism**, 2018.

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 20 15/03/22 12:36

بهذه الشروخ، أصبحت الديمقراطية في مواجهة خطر صعود الشعبوية، حيث يتعامل مع مثال «دونالد ترامب» بإعتباره استثمر جيدا في تلك المخاوف وضروب الحرمان والشكاوى التي رفعها المحتجون، والتي لم تجد لها الأحزاب إجابات واضحة. غير أننا مُجبرون – من وجهة نظر ساندل – على الانتباه الى خطورة ربط الشعبوية بتلك المطالب الاقتصادية فقط، بل وجب تدارك الفشل الديمقراطي ذو الابعاد التاريخية وربطه سياسيا بالاجابة عن الشعبوية. يعود «مايكل ساندل» الى التاريخ السياسي للحزب الديمقراطي الأمريكي في ثمانينات القرن الماضي، تحديدا الفترة التي شهدت إطلاق العنان للسوق (رونالد ريغن/ مارغريت تاتشر) حيث تعزّز الايمان بالسوق بإعتباره يُوفر الآليات الضرورية لتحقيق المصلحة العامة. تسبب ذلك في هبّات شعبية ضد النخب المهيمنة على السياسة. غير أن صعود الشعبوية، لم يُثمر على تغييرات تهم المواطن – السوق، بل: زادت حدّة الفوارق بين الفئات الاجتماعية، هذا لأن السيرورة الديمقراطية التي تقوم على مؤسسات وتشريعات، لا يمكن اسقاط مُخرجاتها – على هناتها - حتى في صورة انتصار الشعبوية، حيث أنها تصطدم بعائق التغيير المؤسساتي والتشريعي البطيء والمضنى وأحيانا المستحيل.

3 – يورغن هابرماس Jürgen Habermas : الشعبوية مجرد أمارة على داء عضال[70]

يتحدث «هابرماس» في الخطاب الذي القاه بمناسبة تسلُّم جائزة الصحافة الفرنسية- الألمانية الكبرى في 2018، عن الشعبوية اليمينية باعتبارها دليلا على تراجع السياسة وافتقار الفعل السياسي لحلول واضحة للحد من التفاوت الاجتماعي داخل الاتحاد الاروبي، حيث تعيش الطبقات الوسطى اهتزازا بسبب عدم قدرة النخبة السياسية على الحد من الانزلاق الديمقراطي الخطير. هذه الظرفية التاريخية غير المسبوقة – بتعبير هابرماس – تسببت في نوع من التشظّي السياسي، الذي جرّد السياسة من أسلحتها، حيث لم يعد وضع الصوت الانتخابي داخل الصناديق، حلا سحريا. يقترح «هابرماس» الخروج من المواجهة المشبوهة بين الشعبويين populistes ومأأسماهم المختصين في علم الشعب populologues. حيث يعتبر هؤلاء انه يمكن اختزال الشعب في المشاركة الانتخابية، اما الشعبويين فهم من يقدّمون أنفسهم بصفتهم يُمثّلون الشعب الحقيقي. على هذا الأساس، يستخلص «هابرماس» الاطروحة التي تُفيد بأن الشعبوية لا تعدو كونها «أمارة» أو «علامة» على مشكلة سياسية تُعبّر على مرض الديمقراطية التي هي بالضرورة تعبير عنها.

خاتمة

تتعدّد أزمات الديمقراطية، وتختلف سياقاتها وتمظهراتها، من المسألة الاقتصادية وقُصور المؤسسات الوسيطة والنخب على استثمار فائض حيّز الحريات والمشاركة في تدبير الشأن العام. كما تحوّلت سيرورة الانتقال الديمقراطي إلى ما يُشبه «الوضع الحرج Conjoncture »، هذا التعبير الذي كان مُستخدما في ستينات وسبعينات القرن الماضي لوصف الطفرة الاستهلاكية، بفعل الرخاء الاقتصادي الذي كان سائدا. إلا أن هذا الوصف، تحوّل إلى تعبير دقيق نفهم من خلاله، انزياح الديمقراطية نحو حالة من الركود، جعلت من أزمة الديمقراطية، حالة شبه دائمة، مكّنت أزماتها من صعود الشعبوية على رُكح السياسة، ليس فقط في إطار ضدّيّة مع الديمقراطية الليبرالية المُتجذّرة، بل وأيضا، داخل بُلدان لازالت تفحص واقعيّة وفعاليّة مؤسساتها ونظامها الديمقراطي الحديث.

يُمكن ادراج تونس ضمن الدول التي أبان انتقالها الديمقراطي على تناقضات جوهرية بين ما كان من الممكن إنجازه طيلة عشرية كاملة، وبين ما آلت إليه العملية السياسية. حيث تغذّى الخطاب الشعبوي من صراعات النخب، وتعطّل إرساء المؤسسات الديمقراطية، واكتفاء الموجود منها، برد الفعل السياسي دون ابداعه. على هذا الأساس، نجح الانتقال الديمقراطي في تونس، في تأمين جزء من المطلب الديمقراطي، وعجز على ضمان الجزء الآخر. حيث انتقلنا إلى الحكم الديمقراطي، دون أن نضمن فعليّا الانتقال إلى المجتمع الديمقراطي. كما ساهمت الصراعات بين النخب في خلق نوع من التعارض بين الإرادة الشعبية في جزء منها وبين إرادة النخب السياسية. هذا الجُزء كان كفيلا بإطلاق موجة الشعبوية التي غدت وفق بعض

[70] Jürgen Habermas, **Discours à l'occasion de la remise du Grand prix Franco- Allemand des médias**, Berlin, 4 Juillet 2018 in 35 Jahre Deutsch – Franzosischer Journalistenpreis, traduction de Hélene Bréant et ralph Pfleger (Dialogos).

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 21 15/03/22 12:36

القراءات، مُعولمة وخارقة للحصون الديمقراطية العريقة. حيث تراجعت الثقة في قدرة النخب السياسية والدولة إلى درجة أن الأوان قد حان – بتعبير «بيتر دركرPeter Drucker» – لأن يتخلّى الناس على آمال الخلاص القادم من الدولة. غير أن القُوّة الفاعلة للديمقراطية La Force Active de la Démocratie بتعبير «زيجمونت باومان Zygmunt Baumann» قد تفكُّ الارتباط بين الأزمة والديمقراطية، وتطرح نوعا من حوكمة تُعيد النظام لشكل تصريف النظام السياسي، وتتوقّف معاداة السياسة التي تمظهرت وفق «إتيان باليبار Etienne Balibar» في ظهور الشعبوية.

لن يكون ذلك ممكنا الا عبر تأسيس مشروع على أساس اجتماعي تقاطُعي، تتكفّل النخب السياسية بمُقتضاه، بتنظيم خطاب جماعي يُعيد المعنى الاجتماعي للسياسة، ويستثمر في تلك القُوّة الفاعلة التي سوف تعزل السياسة بوصفها فعلا، عن الشعبوية بوصفها خطابا يُناقض فعله أو ممارسته العملية.

ليست الشعبوية نهاية للديمقراطية، بقدر ما هى بداية ما أسماه «أنطونيو غرامشيAntonio Gramsci» بمرحلة «خُلُوّ العرش» بمعنى نقصد به وصول أزمة الديمقراطية التمثيلية لذُروتها، ومن ثمّة، يتُضح عجز تلك الاستراتيجيات الفردية التي تعتمدها الشعبوية على تجاوز الأزمات، بل سوف تزيد في تجذيرها، حتى يعود معنى المشاركة السياسية لمُربّعه الأساسي والواقعي الذي يجعل السياسة والمجتمع، يسيران ضمن خط واحد، وبسرعة مُتوازية، حيث تفتح السياسة «بوّابات» للمشاركة الواسعة للمجتمع، ونتجنّب التعبير الأمريكي على أزمات الانتقال الديمقراطي، الذي يُلخّص انفصال المجتمع عن الديمقراطية، حيث يُشيرون اليه باسم «الانفصال العظيم Great Divide».

قائمة بيبليوغرافية

بالـعربيـة

الكتـب

1 - الأيوبي، نزيه. **تضخيم الدولة العربية : السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين، مراجعة فالح عبد الجبار، ط.1، بيروت : المنظمة العربية للترجمة، 2010.

2 - الرضواني، محمد. **المداخل الممكنة لإنجاز الانتقال الديمقراطي بالمغرب**، المغرب : الاتحاد الإشتراكي، 2010.

3 - ألمند، جابريال وفيريا سيدني، **الثقافة المدنية: المواقف السياسية والديمقراطية في خمس دول**.

4 - أوربيناتي، نادية. **أنا الشعب كيف حوّلت الشعبوية مسار الديمقراطية**، ترجمة عماد شيحة، بيروت : دار الساقي، 2019.

5 - بشارة، عزمي. **الانتقال الديمقراطي واشكالياته**، دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

6 - جيدنز، أنطوني. **الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية**. ترجمة أحمد زايد ومحمد محى الدين، مراجعة وتقديم محمد الجوهري، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب : 2010.

7 - داهيندورف، رالف. **الطبقات والصراعات الطبقية في المجتمع الصناعي**.

8 - رستو، دانكوارت. **بين السياسة والأخلاق**.

9 - رونسيير، جاك. **كراهية الديمقراطية**، ترجمة أحمد حسان. ط1، بيروت : دار التنوير، 2012.

10 - سن، أمارتيا. **السلام والمجتمع الديمقراطي**، ترجمة روز شوملي مصلح، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

11 - ليبست، مارتن. **الثورة والثورة المضادة : التغيير والثبات في الهياكل الاجتماعية**.

12 - ليبهارت، أرند. **أنماط الديمقراطية**.

13 - مولر، يان فيرنر. **مالشعبوية ؟** ترجمة رشيد بوطيّب، ط1، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية : 2017.

14 - مرصد الانتقال الديمقراطي في المغرب. **التحول الديمقراطي في المغرب الرهانات، المعوقات والحدود**، المغرب، منتدى المواطنة، 2003.

15 - هلال، على الدين. **الانتقال إلى الديمقراطية، ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين**. سلسلة عالم المعرفة 479. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019.

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 22 15/03/22 12:36

مقالات منشورة

1 - الشيخ، محمد. **الفلاسفة المعاصرون ومسألة الشعبوية. قراءة في آراء ستة فلاسفة**. مجلة التفاهم المجلد 17، العدد 65. السنة : 2019.

2 - **اتجاهات الرأي العام التونسي نحو التجربة الديمقراطية**، مجلة سياسات عربية. العدد 52، المجلد 9، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : 2021.

3 - بشارة، عزمي. **الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية**. مجلة سياسات عربية، العدد 40، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : 2019.

4 - سيمون، بابلو. **الديمقراطية عند كارل شميت**، ترجمة ياسين السّويحة، مجلة الجمهورية الأسبوعية، العدد 15، فيفري 2016، ص 26.

دراسات

1 - **الهيئة العليا المستقلة للانتخابات**. على الموقع : http://www.isie.tn/ar

2 - الهادي صالح داعوب، **الوظيفة التكاملية للصراع عند لويس كوزر**. مجلة كلية الآداب. جامعة المنصورة. العدد 53، 2013. منشور في : https://artman.journals.ekb.eg/article_150900_78b6ba1095a628cb2dfc028b25d45433.pdf في : 2013/9. شوهد في : 2022/2/22.

3 - حسنين توفيق ابراهيم .الانتقال الديمقراطي : إطار نظري. مركز الجزيرة للدراسات. منشور في : http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124953343 0214-12-1 في : 24 يناير 2013. شوهد في : 2022/2/19.

4 - شريف مراد، **دولة ضارية ومجتمع مهمَّش.. كيف فسّر عالم الاجتماع نزيه الأيوبي مُعضلة تخلُّف العرب ؟** منشور في : https://www.aljazeera.net/midan/intellect/sociology/ في : 2021/9/10. شوهد في: 2022/2/18.

5 - **في هجاء الشعبوية**. في : http://al-mayhani.blogspot.com/2013/07/blog-post_19.html شوهد في : 2022/1/25.

حوارات مُترجمة الى العربية

1 - باسكال صو، **حوار مع بيير روزانفالون**.، في : https://www.alfaisalmag.com/?p=16106
في : 2019. شوهد في : 2022/2/22.

2 - حوار مع المفكرة السياسية شانتال موف
رابط الحوار : https://kassioun.org/world-news/item/57307-31090
في : 2017/4/16. شوهد في 2022/2/28.

باللغة الأجنبية

كتب

1 - Bernard, Manin, ***The principles of Representative Government***, 1997.

2 - Cas, Mudde, ***The Populist Radical Right Parties in Europe***. Cambridge, New York : Cambridge University Press, 2007.

3 - ……., Cristobel Rovira Kaltwasser, ***Studying Populism in comparative Research : Reflections on the contemporary and future Research agenda***, Oxford, Comparative Political Studies, 2018.

4 - Carl, Schmitt, ***Doctrine constitutionnelle***, 1993.

5 - ..……....…..., ***The Concept of Political***.

6 - ……, ***Political Theology***, Four Chapters.

7 - ……, ***The Crisis Parliamentary Democracy***.

8 - Ernesto Laclau, ***On Populist Reason***, Verso. London,2007.

9 - ……., ***Politics and Ideology in Marscist Theory: Capitalism***, Fascism, Populism, London : 1977, NLB, PP.172-173.

10 - Gabriella Slomp, ***Machiavelli and Schmitt On Princes, Dictators and Cases of Exception***. Helsinki ,2007.

11 - Gérard Bras, ***Les voies du peuple. Éléments d'une histoire conceptuelle***, Paris, Amsterdam Editions, 2018. Préface d'Etienne Balibar.

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 23 15/03/22 12:36

of European Institute for communication and culture, 2017.

7 - Karin Priester, ***Populism : Historic and Current Manifestations***, 1998.

8 - Terry Lynn Karl, Philippe C. Schmitter, ***Modes of Transition in Latin America, Southern and Easten Europe***, International social Science, Vol. 43.2 (1991).

9 - Fareed Zakaria, ***The Rise of Illiberal Democracy***, Foreign Affairs, November/ December 1997.

10 - Michael Kazin, ***Trump and American populism : Old whine, new bottles***, USA, Foreign Affairs, Vol. 95, N5 (November/December 2016).

11 - Jürgen Habermas, ***Discours à l'occasion de la remise du Grand prix Franco- Allemand des médias***, Berlin, 4 Juillet 2018 in 35 Jahre Deutsch - Franzosischer Journalistenpreis, traduction de Hélene Bréant et ralph Pfleger (Dialogos).

12 - Charles Taylor, ***Social Democracy Versus «Populism»***, in The Broadbent Blog, The Broadbent Institute's new Project, Change the Game, May 15, 2017.

13 - Koen Abts, Stefan Rummens, ***Populism versus Democracy***, in Political Studies 5/5/2007, S. 405-424

14 - Team Huon, ***The Nation, The Non- European Roots of the Concept Of Populism***, Susses European Institute, Working Paper n 120.

15 - Michael Mc Conkey, ***Anarchy, Sovereignty, and The State of exception, Schmitt's Challenge***, (The Independent Review) Magazine, Vol. 17, no 3, 2013.

16 - Clauss Offe, ***New Social Movements : Challenging the Boundaries of Institutional Politics*** ; Social Research, vol. 52, no. 4, Social Movements (Winter 1958), accessed on 20/2/2022. At : https://voidnetwork.gr/wp-content/uploads/2016/09/New-Social-Movements.-Challenging-the-boundaries-of-institutional-politics-by-Claus-Offe.pdf

12 - Josheph A. Schumpeter, ***Capitalism, Socialism and Democracy*** (London: New York, Routledge,1996).

13 - Karin Priester, ***Populism Historical and Current Manifestations***,1998.

14 - Michael J. Sandel, ***Populism, Liberalism and Democracy, In Philosophy and social Criticism***, 2018.

15 - Nancy L. Rosenblum, ***On the Side of the Angels: An Appreciation of Parties and Partisanship***, 2008.

16 - Patrick SAVIDAN, ***Voulons-nous vraiment l'égalité ?*** (Paris: Albin Michel, (2015.

17 - Pierre Rosanvallon, ***Penser le populisme***, 2011.

18 - Will Kymlica and Eva Phostl (eds.), ***Multiculturalism and Minority Rights in the Arab World***, (Oxford: Oxford University Press, 2014).

19 - Zygmunt Baumann. ***Memories if Class: the Pre-History and After - life of Class***, London (1982): Routledge and Kegan Paul.

دراسات

1 - Thomas, Carothers, ***The end of the transition paradigm***. Journal of Democracy, vol. 13, no. 1, (2002).

2 - Duncan Mc Donnelly, Luis Cabrera, ***The right-wing populism of India's Bharatiya Janta party and why comparativists care***. UK, Democratization Journal, 2019.

3 - David Molloy, ***What is the populism and what does the term actually mean ?*** BBC News, 6 March 2018.

4 - John B. Allcock, ***Populism : A brief Biography***, Sociology, vol. 5, no. 3 (September 1971).

5 - Cas Muddle, ***The Populist Zeitgeist, USA, Govermment and opposition***, Vol. 39, No. 4 (September 2004).

6 - Carlos de la Torre, ***Populism and Nationalism in Latin America***, Uk, Javnost the public, journal

BULLETIN_CEMI_FEV_AR.indd 24 15/03/22 12:36